

أصول مصرف ليبيا المركزي المقومة بالنقد الأجنبي خلال السنوات 2012 - 2013 - 2014

5-4

التداول

المصرف المركزي بين السياسة والمهنية

يكتبها: المشرف العام

مما لا يختلف عليه إثنان أن المهمة الرئيسية لأي بنك مركزي يمكن اختصارها في هدفين رئيسيين:

1. الاستقرار النقدي، ويعكس ذلك استقرار القوة الشرائية للدينار وعدم تعرضه لهزات تضخمية في الداخل أو الخارج من خلال التضخم أو التغير في أسعار الصرف بالتذبذب في توازن ميزان المدفوعات، ولعل السياسة النقدية وأدواتها تشكل الأداة الرئيسية في ذلك .
2. تحفيز النمو الاقتصادي ذلك أن السلطة النقدية بما لها من تأثير في الكتلة النقدية تؤثر على النشاط الاقتصادي بالتوسع أو الانكماش حسب الحالة والظروف . وحسب السياسات والتوجهات المعتمدة في المجتمع، ولا يكون ذلك إلا بالتنسيق التام والتعاون والتشاور مع الحكومة بمكوناتها، وهذا التأثير يشمل معدلات الاستخدام ودعم السوق المالية وتوازن ميزان المدفوعات وتحفيز الاستثمار وتنويع الأنشطة المالية وتسهيل نظم المدفوعات وفوق كل ذلك تطوير القطاع المالي بكل تنوعاته .

هذه هي الأهداف الجوهرية المباشرة ، وماعدا ذلك سيكون بالطبع خروج عن المألوف وإهدار للجهد والوقت وربما استنزاف للموارد المتاحة بشريا وماديا، والذي لاحظ خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده مصرف ليبيا المركزي في الأسبوع الأول من الشهر الحالي أن معظم الأسئلة كانت موجهة باتجاه، هل أنتم مع حكومة كذا، أو حكومة كذا؟، هل يقوم المصرف المركزي بإتفاق الميزانية لحكومة كذا؟، هل سيخالف المصرف المركزي تعليمات المؤتمر الوطني العام أم يتسكك بها.... إلخ من الأسئلة التي كما أسلفنا لم تضع أية أهمية للأهداف الجوهرية للمصرف المركزي، مما يجعل من السياسة وهمايزها في الهم الأكبر لمعظم الأطراف ذات العلاقة، فهل يجرف المصرف المركزي إلى الأهواء السياسية مما يجعل مهنيته على المحك، ويصبح طرفا في تجاذبات قد تحكمها مصالح وأهواء سياسية لها أهداف مختلفة يصعب الوقوف عليها أو معرفة محطاتها النهائية .

لاشك أن المصرف المركزي بمهنيته العالية وكوادره الفنية المتخصصة يجب أن ينجاز لمهنيته، ويؤكد على استقلاله التي تدعمها القانون الخاص به تلك الاستقلالية التي يمكن إضاحها اختصارا فيما يلي:

- استقلالية وظيفية : وهي قدرة المصرف المركزي المساهمة بأدواته المختلفة في تحقيق التوازن في مستوى الأسعار .
- استقلالية شخصية: وهي تتمثل في حصانة الوظيفة ومجلس الإدارة خلال فترة توليها من أية تهديدات تتعلق بشغل المنصب مما يجعل الحيادية والتحكم على المهنة هما لب الاستقلال الشخصي .
- استقلالية الأدوات: وتعلق بالقدرة على استخدام الأدوات النقدية متمثلة في الكتلة النقدية ومعدل سعر الخصم في التأثير على توازن الأسعار وتمويل العجز الحكومي في أضيق نطاق ممكن وبما لا يتعارض مع القانون .

كل ذلك يدعم فرضية التمسك بمهنية المصرف المركزي والثبات عليها، وأن تكون العلاقة مع الجميع على قدم المساواة، وأن يكون التعامل مع الموضوع المعقد، وفي إطار المعايير المتعارف عليها مهنيا وبذلك فقط ستعزل المهنة ويسود الاحترام ويحقق الوطن بعض تطلعاته .



محافظ مصرف ليبيا المركزي:

**الميزانية العامة للدولة تعتمد
بقانون ولا يمكن لأحد التصرف
في بنودها بدون سند قانوني**

3

للتواصل

الاطلاقاً من مبدأ الشفافية التي ينتهجها مصرف ليبيا المركزي للتفاعل مع المواطنين والرد على استفساراتهم وتساؤلاتهم مباشرة عن طريق المصرف المركزي ودون الانجرار خلف بعض الأخبار التي يتم تداولها في بعض الأحيان بطريقة خاطئة ووفقاً لمصادر غير مسؤولة ... عليه يمكنكم استخدام البريد الإلكتروني التالي :
mediaoffice@cbl.gov.ly
من أجل التواصل معنا والتفاعل معكم وعاشت ليبيا حرة



**«الجيران»
يحبطون
سرفة مصرف
الإجماع العربي**

**مصرف ليبيا
المركزي يُعدّل
مواعيد العمل
بالمصارف
مؤقتاً**

مصرف ليبيا المركزي

مصارف

**توزيع
مجاني**

22، السنة الثانية العدد

w w w . c b l . l y

الخميس 14 شعبان 1435 هـ الموافق 12 يونيو 2014 م



ورشة عمل وحوار للمكاشفة ما بين المركزي والإعلام :

قضايا الوزن الثقيل في كورنتيا

6

مقالات

سعر ونظام الصرف الملاءم في ليبيا

أ. يوسف سالم علي

مصرف ليبيا المركزي الظهور الإعلامي لماذا الآن ؟!

إعداد: د. فتحي عقوب

إزالة مظاهر بيع العملة بهذه الطريقة

عمر عثمان التركي

المغالطات والاتهامات التي تلقى جُزافاً والتي طالت المصرف المركزي ودوره ومهامه بوصفه مؤسسة وطنية سيادية هامة

6

بيان بشأن بعض

العملة	متوسط السعر	البيع	شراء
الجنيه الاسترليني - Pound Sterling	2.1061	2.1114	2.1008
اليورو - Euro	1.71	1.7143	1.7097
الدولار الأمريكي - American dollar	1.2534	1.2566	1.2503
الدولار الكندي - Canadian Dollar	1.1466	1.1494	1.1437
الدولار الأسترالي - Australian Dollar	1.1698	1.1728	1.1669
فرنك السويسري - Swiss Franc	1.4025	1.406	1.399
الكرونة السويدية - Swedish Krona	0.1891	0.1896	0.1886
الكرونة النرويجية - Norwegian Krone	0.2108	0.2113	0.2103
الكرونة الدانماركية - Danish Krone	0.2292	0.2298	0.2286
ين 100 - Japanese 100 Yen	1.223	1.2261	1.2199
الريال السعودي - Saudi Arabian Riyal	0.3342	0.335	0.3334
الدرهم الإماراتي - United Arab Emirates Dirham	0.3413	0.3421	0.3404
الدينار التونسي - Tunisian Dinar	0.7642	0.7661	0.7623
دينار جزائري 10 - Algerian Dinar - 10	0.1582	0.1586	0.1578
الدرهم المغربي - Moroccan Dirham	0.1523	0.1527	0.1519
موريتانية 100 - Mauritanian 100	0.4271	0.4282	0.426
فرنك الأفريقي 100 - African Franc 100	0.2596	0.2602	0.259
الروبل الروسي 10 - Russian Ruble 10	0.3639	0.3648	0.363
اللييرة التركية - Turkish Lira	0.6032	0.6047	0.6017
اليوان الصيني - Chinese Yuan Renminbi	0.2007	0.2012	0.2002

أسعار

العملات

2014-6-12



ليبيا تقاتل عضوية «البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير»

تطور أهم البيانات المالية للمصارف التجارية

التأجير التمويلي

12



ليبيا تنال عضوية «البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير»

شرع مصرف ليبيا المركزي بالبدء في إجراءات الانضمام إلى الاتفاقية المنشئة للبنك الأوروبي لإعادة التعمير والتنمية (EBRD)

مكتب الإعلام بمصرف ليبيا المركزي : من أهم دواعي مبادرة مصرف ليبيا المركزي للانضمام لهذه الاتفاقية هو الإسهام في خروج ليبيا من دائرة "العزلة" الدولية

توجيه عملية التمويل ذاتها وترشيدها لتكون ذات عائد اقتصادي واجتماعي وخالية من الفساد ، كما أنّ ليبيا ستستفيد من خبرات البنك الأوروبي لإعادة التعمير والتنمية ، في عدة مجالات، ومنها :

1. برامج الخصخصة والتنافسية.
2. اعتماد نظام حوكمة قوي وفعال.
3. تنفيذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة.
4. دعم وتطوير القطاع الخاص.
5. دعم وتطوير القطاع المصرفي.

وأوضح البيان أنّ هذا الدعم وغيره من المصالح المرجوة للدولة الليبية ، تأتي مقابل مساهمة ليبيا في رأس مال البنك ، وذلك بمبلغ 1.7 مليون يورو ، وهو يمثل حوالي 986 سَهْمًا في البنك ، فهي ليست رُسُوم اشتراك ، بل مساهمة تحقق عائداً ، وفي نفس الوقت هي مملوكة لليبيا وتؤول ملكيتها للدولة الليبية .



تم صباح يوم الخميس الموافق 5/5/2014 التصويت بالموافقة على قبول انضمام ليبيا إلى عضوية البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، وعقد البنك الأوروبي اجتماعه السنوي لهذا العام في العاصمة البولندية وارسو في الفترة ما بين 14 إلى 15 مايو الماضي.

وقد شرع مصرف ليبيا المركزي بالبدء في إجراءات الانضمام إلى الاتفاقية المنشئة للبنك الأوروبي لإعادة التعمير والتنمية (EBRD)، وذلك بعد موافقة المؤتمر الوطني العام على تلك الاتفاقية التي تهدف لتقديم الدعم الفني للدول التي تشهد تحولا في اقتصادها، والتي تمر بمرحلة تأسيس واستكمال البنى التحتية لها، حيث قام البنك سابقا بتمويل أكثر من (3791) مشروعا بقيمة تتجاوز 245 مليار يورو، إضافة لدور بارز من خلال تقديم الخبرة والمعونة الفنية في تطوير البنى التحتية وفي اعتماد معايير الحوكمة (محاربة الفساد والوقاية منه) ومشاريع التنمية المستدامة

احترام البيئة)، وقد بلغ عدد الدول الأعضاء حوالي 52 دولة ، إضافة للاتحاد الأوروبي وبنك التسويات الأوروبي.

وقد أوضح مكتب الإعلام بمصرف ليبيا المركزي في بيان صحفي له أنه "من أهم دواعي مبادرة مصرف ليبيا المركزي للانضمام لهذه الاتفاقية هو الإسهام في خروج ليبيا من دائرة "العزلة" الدولية التي كانت مفروضة على ليبيا إبان عهد النظام السابق، إضافة لاستفادة ليبيا من خدمات البنك في تمويل المشروعات سواء تمويلا مباشرا أم غير مباشر، أو في مجال ضمان التمويل وتأطيره والتشجيع عليه".

وأشار البيان إلى أن الأهم لليبيا ليس الحصول على التمويل، وإنما

ورشة عمل تثقيفية في غريان حول الصيرفة الإسلامية



بالمصارف التجارية العاملة بالمنطقة . وتضمنت الورشة مناقشة عدد من المحاور من بينها الصيرفة الإسلامية بين الواقع والطموح ، وخدمة التمويل في المراجعة الإسلامية ، والصيرفة الإسلامية وواقع تجربتها في ليبيا . وتهدف هذه الورشة إلى دراسة واقع الصيرفة الإسلامية والمشاكل التي تعترضها ، ونقل آراء وطلبات الأهالي حولها.

"عبد الكريم انطاط" مدير إدارة الفروع بمنطقة الجبل الغربي بمصرف الجمهورية ، والأستاذ "الهاشمي عبد المجيد الشريف" مدير فرع مصرف الجمهورية للصيرفة الإسلامية ، والأستاذ "سالم علي القمودي" المدير التنفيذي للجمعية الليبية المالية الإسلامية والشيخ "محمد مسعود الجفاوي" عضو هيئة الرقابة الشرعية ، وجمع من العاملين

نظم مصرف ليبيا المركزي بقاعة الشهداء بمدينة غريان ورشة عمل تثقيفية حول الصيرفة الإسلامية تحت شعار (الصيرفة الإسلامية - الواقع - الطموح - المعوقات) . وشارك في ورشة العمل عدد من المتخصصين من بينهم الدكتور "عبد الوهاب سالم الحجاج" عضو هيئة التدريس بجامعة الجبل الغربي ، والدكتور



محافظ مصرف ليبيا المركزي: الميزانية العامة للدولة تعتمد بقانون ولا يمكن لأحد التصرف في بنودها بدون سند قانوني

سواء في الجانب الشكلي أو الموضوعي قبل مباشرة إذن الصرف. وأوضح محافظ مصرف ليبيا المركزي أن الميزانية تكون مقسمة على 12 شهرا ويتم تخصيص مبلغ معين لكل شهر للصرف ولا يجوز الصرف خارجه إلا في حالات ضعيفة جدا وطارئة، مؤكدا أن هناك آلية تعمل من خلالها السلطتين التنفيذية والتشريعية مع المصرف المركزي حتى لا تعرقل الحركة المالية للدولة. وكشف محافظ مصرف ليبيا المركزي لوكالة الأنباء الليبية عن التدني الشديد للميزانية العامة للدولة، مشيرا في هذا الخصوص على أن الإيرادات التي كان من المفترض أن يستلمها المصرف حتى 4/30/2014 م كانت 18 مليارا لم يستلم منها المصرف سواء 4 مليارات فقط. وأكد المحافظ أن مبلغ الأربعة مليارات لا تكفي حتى لصرف المرتبات، داعيا المواطنين إلى تفهم هذه الإجراءات خاصة مع استمرار

أكد محافظ مصرف ليبيا المركزي السيد الصديق عمر الكبير، أن الميزانية العامة للدولة تعتمد بقانون يوضح آلية توزيعها بالتفصيل.. وأن وزارتي المالية والتخطيط هما المعنيتان بتفصيل الميزانية في أبوابها المختلفة. وأوضح المحافظ في تصريح لوكالة الأنباء الليبية الثلاثاء أن ما يدور في الشارع الآن من لغط حول آلية تنفيذ الميزانية العامة للدولة وأنه إذا ما تم اعتمادها لأي حكومة قادمة سيتم صرفها في مدة قصيرة.. مؤكدا أن هذه مغالطات ومعلومات قاصرة.. حيث إن القانون لا يعطي لا لرئيس الوزراء ولا للوزير حق التصرف في بنود الميزانية بدون سند قانوني. وأضاف أن الموظفين المختصين في كل وزارة هم من يقوم بإعداد أذونات الصرف لما تم تخصيصه للوزارة وفق القانون.. وأن دور مصرف ليبيا المركزي في هذا الموضوع هو التأكد من صحة الإجراءات

وقرار نقل الأموال دون رادع.

ليبيا تشارك في فعاليات المؤتمر الإقليمي «بناء المستقبل.. الوظائف والنمو والمساواة في العالم العربي»

والخاص، وشركاء التنمية، وممثلو المجتمع المدني، وأكاديميون، على أربع جلسات موضوعية، تناولت أولاها موضوع تنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي للحفاظ على الاستقرار ودعم النمو، والثانية موضوع تعزيز الشفافية والحكومة الرشيدة، في حين تطرقت الثالثة لموضوع ضم الشباب إلى سوق العمل، بينما تناولت الرابعة موضوع تحسين مناخ الأعمال.

تنظيمية فعالة للشركات، إمكانية الحصول على التمويل الكافي، والبنية التحتية الداعمة. واستهل المؤتمر، الذي يعد الأكبر من نوعه في المنطقة العربية، بمشاركة من صندوق النقد الدولي خارج واشنطن، حيث يعرف حضوره 200 شخصية بين وزراء مالية ومحافظي المصارف المركزية وصناعات السياسات المالية والتجارية في العالم، أشغاله بجلسة شارك فيها محافظ المصرف المركزي الأردني، زياد فريز، ومدير عام الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، عبد اللطيف يوسف الحمد، ومدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي، مسعود أحمد.

عُقد بالعاصمة الأردنية عمان بتاريخ 5/11/2014، أشغال المؤتمر الإقليمي «بناء المستقبل.. الوظائف والنمو والمساواة في العالم العربي»، الذي تنظمه الحكومة الأردنية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد الدولي، بمشاركة ممثلي عدد من البلدان الأجنبية والعربية، من بينها دولة ليبيا. وقد مثل ليبيا في هذا المؤتمر، الذي استمر لمدة يومين، محافظ مصرف ليبيا المركزي السيد الصديق عمر الكبير، الذي ترأس إحدى الجلسات الموضوعية المغلقة، والتي تناولت موضوع «تحسين مناخ العمل في الدول العربية التي تمر بمرحلة انتقالية» وكشفت الجلسة عن المجالات التي من شأنها تحسين مناخ العمل، وتبسيط الضوء على خلق بيئة



«الجيران» يحبطون سرقة مصرف الإجماع العربي

كشفت وزارة الداخلية عبر صفحتها الرسمية على فيسبوك سطو مجموعة مسلحة تتكون من سبعة أشخاص على مصرف «الإجماع العربي» بشارع الجمهورية في طرابلس. وأشارت الصفحة إلى دور السكان المجاورين للمصرف في إفشال العملية، فبعد أن نجح المسلحون في تهريب عضوي شرطة أمن المنشآت، تفاجأت بتدخل الجيران والقبض على أحد أفراد التشكيل العصابي، وجار التحقيق معه.

مصرف ليبيا المركزي يُعدّل مواعيد العمل بالمصارف مؤقتاً



أعلن مصرف ليبيا المركزي عن تعديل مواعيد العمل بالمصارف التجارية مؤقتاً. وحدد المصرف التعامل مع الجمهور خلال الأيام من الأحد إلى الخميس من الساعة التاسعة صباحاً، وحتى الواحدة ظهراً مع استمرار مواعيد العمل بالنسبة للموظفين على ما كانت عليه. كما أعلن المصرف عن إلغاء دوام العمل يوم السبت بكافة المصارف وفروعها إلى حين إشعار آخر، باستثناء الفروع العاملة بالمنافذ الحدودية إذا تواظرت الظروف الأمنية الملائمة بها. وعزا المصرف أسباب ذلك إلى تداعيات الأوضاع الأمنية الراهنة والحد من المخاطر وحفاظاً على السلامة العامة.

أصول مصرف ليبيا المركزي المقومة بالنقد الأجنبي خلال السنوات 2012 - 2013 - 2014



2013 - 2012

البيان	العملة	المبلغ	المعادل بالدولار الأمريكي	المبلغ	المعادل بالدولار الأمريكي	التغير	نسبة التغير
التقديرة بخزائن المصرف	الجنيه الانجليزي	15,974,385.00	25,769,651.04	14,757,160.00	23,502,101.01	-2,267,550.03	-8.80 %
	الدولار الأمريكي	772,372,809.00	772,372,809.00	716,044,812.00	716,044,812.00	-56,327,997.00	-7.29 %
	العملة الأوروبية الموحدة	602,615,940.00	781,159,954.88	522,301,303.45	704,410,009.71	-76,749,945.17	-9.83 %
	الفرنك السويسري	6,220.00	6,677.12	3,100.00	3,395.74	-3,281.38	-49.14 %
	فرنك افریسی	196,771,100.00	387,934.22	196,771,100.00	403,321.72	15,387.50	3.97 %
	المجموع		1,579,697,026.26		1,444,363,640.18	-135,333,386.08	-8.57 %
أرصدة لدى المراسلين	الجنيه الانجليزي	22,357,212.87	36,066,338.32	92,920,121.43	147,983,628.31	111,917,289.99	310.31 %
	الدولار الأمريكي	2,259,879,315.23	2,259,879,315.23	1,252,740,176.83	1,252,740,176.83	-1,007,139,138.40	-44.57 %
	الدولار الكندي	9,447,071.97	9,446,319.98	9,024,518.26	8,658,707.60	-787,612.38	-8.34 %
	العملة الأوروبية الموحدة	1,446,229,631.07	1,874,720,860.13	283,101,984.56	381,810,021.10	-1,492,910,839.03	-79.63 %
	الفرنك السويسري	6,466,607.97	6,941,859.03	13,380,283.99	14,656,765.75	7,714,906.72	111.14 %
	الكرون الدانمركي	2,494,001.51	433,307.57	1,143,354.37	206,747.05	-226,560.52	-52.29 %
	الكرون السويدي	5,020,572.21	757,143.45	3,618,742.69	553,512.02	-203,631.43	-26.89 %
	الين الياباني	1,218,045,630.00	15,222,890.67	1,585,672,327.00	16,066,349.15	843,458.48	5.54 %
	ايوان الصيني	44,590.97	7,022.92	6,464,410.60	1,061,963.03	1,054,940.11	15021.39 %
	درهم اماراتي	2,021,436.54	550,305.97	2,004,736.54	545,822.80	-4,483.17	-0.81 %
	دولار استرالي	11,069,752.26	11,473,442.87	10,195,914.24	9,621,985.20	-1,851,457.67	-16.14 %
	دينار تونسي	5,089,786.04	3,234,054.62	7,486,415.10	4,521,721.35	-1,287,666.73	-39.82 %
	ريال سعودي	2,109,934.53	562,638.09	2,710,065.41	722,627.01	-159,988.92	-28.44 %
	ليرة تركية	12,850.00	7,168.33	14,519,269.58	7,198,136.97	-7,190,968.64	100315.81 %
	المجموع		4,219,302,667.18		1,846,348,164.17	-2,372,954,503.01	-56.24 %
الاتفاقيات الثنائية / التونسية	درهم مغربي	70,884.94	8,268.68	0.00	0.00	-8,268.68	-100.00 %
	دينار تونسي	-4,326,075.36	-2,748,792.17	-8,591,775.93	-5,189,348.46	-2,440,556.29	88.79 %
	المجموع		-2,740,523.49		-5,189,348.46	-2,448,824.97	89.36 %
اذونات الخزائنة الأجنبية	الدولار الكندي	299,021,802.50	298,998,000.36	0.00	0.00	-298,998,000.36	-100.00 %
	العملة الأوروبية الموحدة	5,543,376,469.44	7,185,776,919.20	2,238,967,555.78	3,019,619,417.58	-4,166,157,501.62	-57.98 %
	المجموع		7,484,774,919.56		3,019,619,417.58	-4,465,155,501.98	-59.66 %
اذونات الخزائنة الأجنبية - محفظة محنّب	العملة الأوروبية الموحدة	1,111,859,232.16	1,441,282,664.43	1,909,256,288.31	2,574,949,041.32	1,133,666,376.89	78.66 %
	المجموع		1,441,282,664.43		2,574,949,041.32	1,133,666,376.89	78.66 %
ودائع مصرف ليبيا	الجنيه الانجليزي	150,000,000.00	241,977,870.00	2,790,000.00	4,443,325.26	-237,534,544.74	-98.16 %
	الدولار الأمريكي	42,362,807,593.40	42,362,807,593.40	34,246,697,037.80	34,246,697,037.80	-8,116,110,555.60	-19.16 %
	الدولار الكندي	234,430,828.31	303,888,369.21	105,000,000.00	141,609,930.00	-162,278,439.21	-53.40 %
	العملة الأوروبية الموحدة	0.00	0.00	1,432,892,000.00	14,518,348.32	14,518,348.32	0.00 %
	الين الياباني	0.00	0.00	88,000,000.00	14,456,499.20	14,456,499.20	0.00 %
	ايوان الصيني	0.00	0.00	0.00	0.00	-196,051,715.13	-100.00 %
	ليرة تركية	351,443,523.29	196,051,715.13	0.00	0.00	-196,051,715.13	-100.00 %
	المجموع		43,104,725,547.74		34,421,725,140.58	-8,683,000,407.16	-20.14 %
	الدولار الأمريكي	6,077,000,000.00	6,077,000,000.00	5,178,000,000.00	5,178,000,000.00	-899,000,000.00	-14.79 %
	العملة الأوروبية الموحدة	3,749,000,000.00	4,859,759,718.40	0.00	0.00	-4,859,759,718.40	-100.00 %
	المجموع		10,936,759,718.40		5,178,000,000.00	-5,758,759,718.40	-52.66 %
المسندات الأجنبية	الجنيه الانجليزي	2,038,163,957.81	3,287,937,154.81	2,390,546,500.00	3,807,159,733.27	519,222,578.46	15.79 %
	الدولار الأمريكي	20,137,746,880.85	20,137,746,880.85	31,262,680,208.15	31,262,680,208.15	11,124,933,327.30	55.24 %
	الدولار الكندي	343,656,533.83	343,629,178.76	954,003,723.49	915,332,991.75	-571,703,812.99	-166.37 %
	العملة الأوروبية الموحدة	12,527,805,216.90	16,239,563,391.05	16,594,566,801.77	22,380,528,030.27	6,140,964,639.22	37.81 %
	الكرون الدانمركي	166,812,875.50	28,982,052.30	160,440,210.00	29,011,600.97	-29,548.67	0.10 %
	الكرون السويدي	144,114,080.00	142,380,144.99	951,062,884.00	145,471,725.54	-3,091,580.55	-2.17 %
	ايوان الصيني	663,000,000.00	104,420,245.80	1,178,208,500.00	193,554,207.24	-89,133,961.44	-85.36 %
	دولار استرالي	466,523,200.00	483,536,321.40	1,197,419,926.74	1,130,017,039.32	-646,480,717.92	-133.70 %
	ليرة تركية	0.00	0.00	502,222,574.12	248,984,073.12	-248,984,073.12	0.00 %
	المجموع		40,768,195,369.96		60,112,739,609.63	19,344,544,239.67	47.45 %
سندات اجنبية متاحة لغرض البيع/محفظة المحنّب	الدولار الأمريكي	753,471,170.00	753,471,170.00	453,489,500.00	453,489,500.00	-299,981,670.00	-39.81 %
	العملة الأوروبية الموحدة	764,392,500.00	990,867,932.92	4,063,426,651.48	5,480,205,368.34	4,489,327,435.42	453.07 %
	المجموع		1,744,339,102.92		5,933,694,868.34	4,189,355,765.42	240.17 %
المحفظة الاستثمارية	الدولار الأمريكي	575,000,000.00	575,000,000.00	250,000,000.00	250,000,000.00	-325,000,000.00	-56.52 %
	العملة الأوروبية الموحدة	361,620,000.00	468,761,352.19	43,390,000.00	58,518,617.74	-410,242,734.45	-87.52 %
	المجموع		1,043,761,352.19		308,518,617.74	-735,242,734.45	-70.44 %
وحدات حقوق السحب الخاصة	الدينار الليبي	113,569,466.88	90,428,745.37	113,569,466.88	89,913,287.63	-515,457.74	-0.57 %
	وحدة حقوق السحب الخاصة	1,551,359,611.00	2,387,011,100.66	1,563,536,493.00	2,392,033,841.95	5,022,741.29	0.21 %
	المجموع		2,477,439,846.03		2,481,947,129.58	4,507,283.55	0.18 %
الذهب النقدي	الدينار الليبي	46,868,724.80	37,318,833.10	46,868,724.80	37,106,110.02	-212,723.08	-0.57 %
	المجموع		37,318,833.10		37,106,110.02	-212,723.08	-0.57 %
قروض المؤسسة الوطنية للنفط	العملة الأوروبية الموحدة	162,500,000.00	210,645,760.00	150,152,418.87	202,505,462.14	-8,140,297.86	-3.86 %
	المجموع		210,645,760.00		202,505,462.14	-8,140,297.86	-3.86 %
المساهمات الخارجية	الدولار الأمريكي	4,915,402,918.28	4,915,402,918.28	4,938,672,129.95	4,938,672,129.95	23,269,211.67	0.47 %
	الدينار الليبي	2,171,437,800.00	1,728,989,325.31	2,171,437,800.00	1,719,133,820.57	-9,855,504.74	-0.57 %
	العملة الأوروبية الموحدة	2,103,347,087.79	2,726,530,128.31	2,103,347,087.79	2,836,712,703.50	1,110,812,575.19	4.04 %
	وحدة حقوق السحب الخاصة	50,270,370.00	77,348,881.82	50,270,370.00	76,907,975.49	-440,906.33	-0.57 %
	المجموع		9,448,271,253.72		9,571,426,629.51	123,155,375.79	1.30 %
الاتفاقيات الثنائية / اليوسوغرافية	الدينار الليبي	-1,183,706.60	-942,516.55	-1,183,706.60	-937,144.06	937,144.06	-0.57 %
	المجموع		-942,516.55		-937,144.06	937,144.06	-0.57 %
ودائع خاصة	الدولار الأمريكي	244,083,986.32	244,083,986.32	2,244,268,061.14	2,244,268,061.14	2,000,184,074.82	819.47 %
	الفرنك السويسري	72,583,895.00	77,918,310.45	72,583,895.00	79,508,413.09	1,590,102.64	2.04 %
	المجموع		322,002,296.77		2,323,776,474.23	2,001,774,177.46	621.66 %
حسابات مجمدة لدى المراسلين	الدولار الأمريكي	1,176,199.40	1,176,199.40	691,600.36	691,600.36	-484,599.04	-41.20 %
	المجموع		1,176,199.40		691,600.36	-484,599.04	-41.20 %
الاجمالي العام			124,816,009,517.62		129,451,285,412.86	4,635,275,895.24	3.71 %



2014 - 2013

البيان	العملة	المبلغ	المعادل بالدولار الأمريكي	المبلغ	المعادل بالدولار الأمريكي	التغير	نسبة التغير
التقديرة بخزائن المصرف	الجنينة الانجليزية	14,757,160.00	23,502,101.01	14,648,275.00	24,532,969.05	1,030,868.04	4.39 %
	الدولار الأمريكي	716,044,812.00	716,044,812.00	105,342,023.00	105,342,023.00	-610,702,789.00	-85.29 %
	العملة الأوروبية الموحدة	522,301,303.45	704,410,009.71	251,354,382.01	342,697,645.25	-361,712,364.46	-51.35 %
	الفرنك السويسري	3,100.00	3,395.74	3,100.00	3,461.50	65.76	1.94 %
	الفرنك اللفريسي	196,771,100.00	403,321.72	196,771,100.00	407,453.91	4,132.19	1.02 %
	المجموع	1,444,363,640.18		472,983,552.71		-971,380,087.47	-67.25 %
أرصدة لدى المراسلين	الجنينة الانجليزية	92,920,121.43	147,983,628.31	12,724,839.57	21,311,594.39	-126,672,033.92	-85.60 %
	الدولار الأمريكي	1,252,740,176.83	1,252,740,176.83	1,666,416,930.72	1,666,416,930.72	413,676,753.89	33.02 %
	الدولار الكندي	9,024,518.26	8,658,707.60	9,255,299.07	8,531,825.29	-126,882.31	-1.47 %
	العملة الأوروبية الموحدة	283,101,984.56	381,810,021.10	335,749,130.99	457,761,808.91	75,951,787.81	19.89 %
	الفرنك السويسري	13,380,283.99	14,656,765.75	6,531,022.58	7,292,636.47	-7,364,129.28	-50.24 %
	الكرونر الدانمركي	1,143,354.37	206,747.05	647,771.66	118,321.51	-88,425.54	-42.77 %
	الكرونر السويدي	3,618,742.69	553,512.02	3,894,633.50	582,781.66	29,269.64	5.29 %
	الين الياباني	1,585,672,327.00	16,066,349.15	1,294,951,682.00	12,701,663.06	-3,364,686.09	-20.94 %
	ايوان الصيني	6,464,410.60	1,061,963.03	1,206,740.16	193,086.14	-868,876.89	-81.82 %
	دراهم اماراتي	2,004,736.54	545,822.80	2,003,536.34	545,431.16	-391.64	-0.07 %
	دولار استرالي	10,195,914.24	9,621,985.20	2,018,153.70	1,868,124.15	-7,753,861.05	-80.58 %
	دينار تونسي	7,486,415.10	4,521,721.35	7,650,948.71	4,686,259.64	164,538.29	3.64 %
	ريال سعودي	2,710,065.41	722,627.01	2,755,014.39	734,626.51	11,999.50	1.66 %
	ليرة تركية	14,519,269.58	7,198,136.97	96,438.50	46,007.71	-7,152,129.26	-99.36 %
	المجموع	1,846,348,164.17		2,182,791,097.32		336,442,933.15	18.22 %
الائاققيات الشاقية / التونسية	دينار تونسي	-8,591,775.93	-5,189,348.46	-20,091,087.26	-12,305,931.58	-7,116,583.12	137.14 %
	المجموع		-5,189,348.46		-12,305,931.58	-7,116,583.12	137.14 %
اذونات الخزاقية الاقنية	العملة الأوروبية الموحدة	2,238,967,555.78	3,019,619,417.58	760,115,999.34	1,036,345,421.99	-1,983,273,995.59	-65.68 %
	المجموع		3,019,619,417.58		1,036,345,421.99	-1,983,273,995.59	-65.68 %
اذونات الخزاقية الاقنية / محفظة منجب	العملة الأوروبية الموحدة	1,909,256,288.31	2,574,949,041.32	1,129,596,895.70	1,540,097,264.86	-1,034,851,776.46	-40.19 %
	المجموع		2,574,949,041.32		1,540,097,264.86	-1,034,851,776.46	-40.19 %
ودائع مصرف ليبيا	الجنينة الانجليزية	2,790,000.00	4,443,325.26	2,790,000.00	4,672,699.25	229,373.99	5.16 %
	الدولار الأمريكي	34,246,697,037.80	34,246,697,037.80	27,479,345,835.54	27,479,345,835.54	-6,767,351,202.26	-19.76 %
	العملة الأوروبية الموحدة	105,000,000.00	141,609,930.00	280,000,000.00	381,753,204.00	240,143,274.00	169.58 %
	الين الياباني	1,432,892,000.00	14,518,348.32	0.00	0.00	-14,518,348.32	-100.00 %
	ايوان الصيني	88,000,000.00	14,456,499.20	0.00	0.00	-14,456,499.20	-100.00 %
	دولار استرالي	0.00	0.00	150,000,000.00	138,849,000.00	-11,151,000.00	-7.43 %
	المجموع	34,421,725,140.58		28,004,620,738.79		-6,417,104,401.79	-18.64 %
ودائع محفظة المنجب	الدولار الأمريكي	5,178,000,000.00	5,178,000,000.00	5,178,000,000.00	5,178,000,000.00	0.00	0.00 %
	العملة الأوروبية الموحدة	0.00	0.00	666,000,000.00	908,027,263.80	908,027,263.80	100.00 %
	المجموع		5,178,000,000.00		6,086,027,263.80	908,027,263.80	17.54 %
السندات الاقنية	الجنينة الانجليزية	2,390,546,500.00	3,807,159,733.27	2,322,096,400.00	3,889,053,088.17	81,893,354.90	2.15 %
	الدولار الأمريكي	31,262,680,208.15	31,262,680,208.15	25,338,027,491.71	25,338,027,491.71	-5,924,652,716.44	-18.95 %
	الدولار الكندي	954,003,723.49	915,332,991.75	966,762,072.47	891,191,634.73	-24,141,337.02	-2.64 %
	العملة الأوروبية الموحدة	16,594,566,801.77	22,380,528,030.27	13,653,091,946.41	18,614,684,268.03	-3,765,843,762.24	-16.83 %
	الكرونر الدانمركي	160,440,210.00	29,011,600.97	165,100,138.50	30,157,075.72	1,145,474.75	3.95 %
	الكرونر السويدي	951,062,884.00	145,471,725.54	932,604,802.50	139,552,278.09	-5,919,447.45	-4.07 %
	ايوان الصيني	1,178,208,500.00	193,554,207.24	1,298,276,700.00	207,732,580.97	-14,778,373.73	-7.33 %
	دولار استرالي	1,197,419,926.74	1,130,017,039.32	1,214,291,072.04	1,124,020,673.74	-5,996,365.58	-0.53 %
	ليرة تركية	502,222,574.12	248,984,073.12	549,349,486.16	262,077,005.72	-287,372,480.44	-52.66 %
	المجموع	60,112,739,609.63		50,496,496,096.88		-9,616,243,512.75	-16.00 %
سندات اقنية ماقا لغرض البيع / محفظة المنجب	الدولار الأمريكي	453,489,500.00	453,489,500.00	452,925,000.00	452,925,000.00	-564,500.00	-0.12 %
	العملة الأوروبية الموحدة	4,063,426,651.48	5,480,205,368.34	4,174,921,132.85	5,692,105,424.68	211,900,056.34	3.87 %
	المجموع		5,933,694,868.34		6,145,030,424.68	211,335,556.34	3.56 %
المحفظة الاساقمارية	الدولار الأمريكي	250,000,000.00	250,000,000.00	250,000,000.00	250,000,000.00	0.00	0.00 %
	العملة الأوروبية الموحدة	43,390,000.00	58,518,617.74	0.00	0.00	-58,518,617.74	-100.00 %
	المجموع		308,518,617.74		250,000,000.00	-58,518,617.74	-18.97 %
وحدات حقوق السحب الخاصة	الدينار الليبي	113,569,466.88	89,913,287.63	113,569,466.88	90,587,435.99	-674,148.36	-0.75 %
	وحدة حقوق السحب الخاصة	1,563,536,493.00	2,392,033,841.95	1,564,072,172.00	2,410,794,529.26	18,760,687.31	0.78 %
	المجموع		2,481,947,129.58		2,501,381,965.25	19,434,835.67	0.78 %
الذهب النقدي	الدينار الليبي	46,868,724.80	37,106,110.02	46,868,724.80	37,384,322.77	278,212.75	0.75 %
	المجموع		37,106,110.02		37,384,322.77	278,212.75	0.75 %
قروض المؤسسة الوطنية للتفضل	العملة الأوروبية الموحدة	150,152,418.87	202,505,462.14	0.00	0.00	-202,505,462.14	-100.00 %
	المجموع		202,505,462.14		0.00	-202,505,462.14	-100.00 %
المساهمات الخارجية	الدولار الأمريكي	4,938,672,129.95	4,938,672,129.95	4,939,560,387.19	4,939,560,387.19	888,257.24	0.02 %
	الدينار الليبي	2,171,437,800.00	1,719,133,820.57	2,171,437,800.00	1,732,023,475.35	12,889,654.78	0.75 %
	العملة الأوروبية الموحدة	2,103,347,087.79	2,836,712,703.50	2,103,347,087.79	2,867,712,463.88	30,999,760.38	1.09 %
	وحدة حقوق السحب الخاصة	50,270,370.00	76,907,975.49	53,973,870.00	83,193,034.72	6,285,059.23	8.17 %
	المجموع	9,571,426,629.51		9,571,426,629.51		51,062,731.63	0.53 %
الائاققيات الشاقية / اليسوقلافية	الدينار الليبي	-1,183,706.60	-937,144.06	-1,183,706.60	-944,170.55	-7,026.49	0.75 %
	المجموع		-937,144.06		-944,170.55	-7,026.49	0.75 %
وذاق خاصة	الدولار الأمريكي	2,244,268,061.14	2,244,268,061.14	2,243,645,103.63	2,243,645,103.63	-622,957.51	-0.03 %
	الفرنك السويسري	72,583,895.00	79,508,413.09	72,583,895.00	81,048,251.39	1,539,838.30	1.94 %
	المجموع		2,323,776,474.23		2,324,693,355.02	916,880.79	0.04 %
حسابات مجمدة لدى المراسلين	الدولار الأمريكي	691,600.36	691,600.36	691,600.36	691,600.36	0.00	0.00 %
	المجموع		691,600.36		691,600.36	0.00	0.00 %
الاقمالي العام		129,451,285,412.86		110,687,782,363.44		-18,763,503,049.42	-14.49 %



ورشة عمل وحوار للمكاشفة ما بين المركزي والإعلام : قضايا الوزن الثقيل في كورنتيا

محافظ مصرف ليبيا المركزي :

**ليبيا المركزي هو خط الدفاع الأخير في الدولة ..
ننأى بأنفسنا عن أي تجاذبات سياسية ..
ملفات الفساد من اختصاص القضاء ..
التضخم مشكلة الجميع ونعمل على الحد منه ...**



الموجهة للمركزي، وتبيان موقفه على وجه الخصوص من التجاذبات التي تشهدها الساحة السياسية، والنأي بنفسه كسلطة نقدية عن كل ما يقع خارج نطاق مهامه ... وقد لا يكون هذا النوع من التكثيف الإعلامي من طبيعة المصارف المركزية التي لقلما يتحدث مسؤولوها إلى الرأي العام، ولكن لما تقتضيه طبيعة المرحلة قول وفعل آخر ؛ وهو ما حاذى بالمصرف المركزي على الخروج عن المألوف بأن يشرع أبواب التواصل مع الرأي العام علها تسهم فعلا في تجلية الغموض وإزالة اللبس .

إلى وقت قريب اقتصر مهمة البيان الإعلامي لمصرف ليبيا المركزي على المتحدث الرسمي باسمه والذي عادة ما اقترن ظهوره بما استوجب توضيحه من المستجدات ذات الصلة باختصاصات المصرف ؛ أما اليوم فقد اختلف الحال تماما لتشمل مهمة التواصل الإعلامي مع الرأي العام كل أعضاء مجلس إدارة المصرف وفي مقدمتهم المحافظ، حتى ان التأكيدات على تنبئ هذا النوع من الظهور الإعلامي جاءت على لسان أكثر من مسؤول بالمصرف والذين أرجعوا بدورهم الأسباب إلى الرد عن سيل الاتهامات

خارج الدولة الليبية باعتبار أن تغييره مهرون بالخارج وليس بالداخل الليبي، وحذر الحبري، من المساس بسعر صرف الدينار ورفع قيمته في ظل هذه الظروف، وخاصة أن ذلك في ظل اعتماد الدولة على مصدر دخل وحيد يشكل خطراً على الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى أنه سيؤدي إلى تقليل إيرادات النفط حسب قوله، موضحاً أن تحديد سعر الصرف يجب أن يحدد من خلال القوة نفسها أن سعر صرف الدينار في حال إبعاده عن مؤثرات النفط سيكون مثل سعر "الجنيه المصري" وفق قوله. وفي سياق منفصل، أكد مدير إدارة الأسواق المالية بمصرف ليبيا المركزي مصباح العكاري، أن أصول مصرف ليبيا المركزي بالخارج بلغت 111 مليار دينار ليبي تدار من قبل إدارة الأسواق المالية وبإشراف لجنة الاستثمار التابعة للمصرف المركزي،

التسييري وانخفاض إيرادات النفط، وأوضح الحبري، أن عدد موظفي الخدمة العامة في الوقت الحالي وصل إلى مليون ونصف مليون موظف بعدما كان عدد الموظفين قبل الثورة حوالي مليون و100 ألف موظف. وبين الحبري، أن المؤشرات العالمية للخدمة العامة تقضي بأن تكون النسبة من 8 إلى 10 ٪ من عدد السكان، موضحاً أن 850 ألف موظف بالخدمة العامة هم زيادة في التوظيف الحكومي. وأشار الحبري، أن سياسات الإنفاق المالي بليبيا بعد الثورة - حسب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي - تؤكد أن هناك ارتفاعاً حاداً بالإنفاق التسييري بالدولة بما نسبته 84 بالمائة. وقال الحبري إن اعتماد ليبيا على قطاع النفط مصدر دخل وحيد يشكل خطراً كبيراً على الاقتصاد الوطني، موضحاً أن سعر بيع النفط يتم تحديده

تتعامل بالمحسوبة والواسطة وتعتبر هذه طرقة غير مشروعة، لافتاً إلى أنه أسس مكتب داخل مكتبه لمتابعة وصول هذه الأموال من العملة الصعبة للمواطن بدون أي واسطة. ومن جانبه استعرض نائب محافظ مصرف ليبيا المركزي "علي حبري" في كلمته حقيقة أداء المصرف الذي يتم في إطار القانون رقم (1) لسنة 2005 الذي عدل بموجب القانون رقم (46) لسنة 2012 . مشيراً إلى أن المصرف مهتم بشكل رئيسي بالوظائف الرئيسية للمصرف من إصدار النقود والسياسة النقدية. وأضاف " الحبري " ان المصرف يتمتع بالاستقلالية بموجب المادة واحد ويهدف لتحقيق الاستقرار النقدي في المجتمع .. كما أكد نائب محافظ مصرف ليبيا المركزي على أن ميزانية المبررات والوفود تشكل حاجساً حقيقياً لمستقبل ليبيا في ظل التوسع الكبير في الإنفاق

أصول مصرف ليبيا المركزي بالخارج بلغت 111 مليار دينار ليبي تدار من قبل إدارة الأسواق المالية

وحول العملة الصعبة، أفاد المحافظ بقوله "إننا نقوم بتوزيع العملة الصعبة "الدولار" على المصارف لكي يستفيد المواطن ويشتري هذه العملة بالسعر المحدد له". وأوضح الكبير أن المصارف التجارية

مصرف ليبيا المركزي " الصديق الكبير " في كلمته إن مصرف ليبيا المركزي يتبع السلطة التشريعية ويتعاون مع الحكومة في أداء مهامها باعتبارها مؤسسة مستقلة تعتبر خط الدفاع الأخير للدولة الليبية . أرجع محافظ مصرف ليبيا المركزي الصديق عمر الكبير سبب نقص السيولة النقدية لدى بعض المصارف التجارية إلى صعوبة تأمين نقل الأموال. وأوضح السيد المحافظ ، أنه خاطب الحكومة والسلطة التشريعية لتأمين نقل الأموال؛ لكن دون جدوى إلى الآن، مشيراً إلى أن المركز الرئيس للمصرف المركزي جرى تأمينه في الأونة الأخيرة من خلال العلاقات الشخصية، مضيفاً أن وثيقة تأمين نقل الأموال من مطار معيتيقة بطرابلس إلى مقر المصرف المركزي تتطلب مبلغ 2.5 مليون دولار.

نظم مكتب الإعلام بمصرف ليبيا المركزي صباح يوم الخميس 29-5-2014 ورشة عمل حول « دور الإعلام في التعريف بمصرف ليبيا المركزي ومساهمته في التصدي للفساد المالي » . وشارك في فعاليات هذه الورشة محافظ مصرف ليبيا المركزي « الصديق الكبير » ونائبه السيد علي حبري ، وأعضاء من مجلس إدارة المصرف، ومندراء إدارة العمليات المصرفية والأسواق المالية والرقابة على المصارف ووحدة غسل الأموال بالمصرف المركزي، وعدد كبير من الصحفيين والأعلاميين ومؤسسات المجتمع المدني والمختصين بهذا المجال . وتم خلال هذه الورشة التي أقيمت بفندق كورنثيا مناقشة العديد من القضايا التي تهم مصرف ليبيا المركزي كمؤسسة مالية مستقلة بعيدا عن التجاذبات السياسية . وأكد محافظ



نائب محافظ مصرف ليبيا المركزي :

استقلالية المركزي يفرضها القانون .. ونحن مطالبون دائما بالشفافية ..

مصباح العكاري :

أردنا إزالة الغموض حول الاتهامات الموجهة للمركزي دون أدلة ...

الموجودة في الخارج وباعت الأراضي لمصلحتها وأرسلت إليهم بأمانها وهذه الاموال لو نعتبرها اموالا خاصة بالازلام فهذا حرام ولو نعتبرها اموالا عامة فذلك حرام اكبر لانك انت تأخذ في اموال الليبيين والشئ الثاني لو ان هذا زلم له مال خاص وانت اخذته فذلك يعني ياأنا لم نغير شيئا فالعيب هنا نحن للأسف الشديد ، وعن ندوة مصرف ليبيا المركزي، اليوم أريد أن أقول أن هناك اناسا كثيرين يقولون بأنني من المفروض أن اكون ضد المحافظ فانا أقول سواء كان المحافظ او الناس الذين يعملون معه فانا كنت شاهدا على موقف حدث امامي مع احدى المواطنات التي دخلت لمكتب المحافظ وكنت يومها قد اجريت معها لقاء وقد احضرت عقدا من وزارة الصحة فيه عشرة عقود بقيمة 499000 دولار وهو لم يصل الى النصف مليون حتى لا يمر على ديوان المحاسبة وكانت تريد تمرير هذه العقود فرفض المحافظ هذه المعاملة وطلب ان يتولى هذه المسؤولية وزير الصحة.

هوزي محمد ددش/ مدير ادارة الامتثال وغسل الاموال بمصرف السرايا الفساد الاداري هو السبب الرئيسي للإخفاق المالي الذي تعاني منه اغلب المؤسسات المصرفية وهو في الحقيقة ما أدى إلى إهدار المال العام بالدرجة الأولى وتفاوت في حجم الدخل ما بين الأفراد في المجتمع فنامل لمثل هذه التدوات أن تستمر فالوعي بمفهوم الإخفاق الإداري والفساد المالي مهم جدا للعاملين بالقطاع المصرفي ويجب ايضا إعادة النظر في المسؤولين بالقطاع المصرفي على كافة المستويات سواء مسؤولين او مدراء فحجب أن يكون الاختيار جيد لمثل هذه الإدارات وبالتالي نتفادى بشكل حقيقي ما تسفر عنه ظاهرة غسل الاموال ونامل من الاخوة العاملين بالقطاع المصرفي بما فيهم البنك المصرفي ان يكون لديهم إفصاح وشفافية في اختيار القيادات للبنوك وأن تكون هناك شروط واضحة لاختيار القيادة وينتهي زمن الانتماء والعلاقات الشخصية على حساب الوطن.



السرية في ميزانيات الدفاع وغيرها من كل الفئات الآن هو إعلام ولابد لنا من إعلام مسؤول ويحترم الكلمة فالحرب الحقيقية والسلاح القوي هو حرب الاعلام .. ومن ناحية أخرى فانا افترض دائما حسن النوايا فلو افترضنا مثلا أن رئيس مصرف سرق مثلا وله القدرة على ذلك بحكم صلاحياته فكم سيسرق مليار .. اثنين فنحن نتكلم عن مئات المليارات عن ال140 و ال300 مليار فهناك ضبابية ورؤية غير واضحة عن كيف تأتي الاموال عن طريق النفط ثم كيف تخرج من المصرف الى جهات أخرى ثم من يستلمها فهناك ضبابية لا احد يعرف والذي يعرف هو المصرف المركزي يعرف الطرق التي عبرها دخلت أموال وخرجت أموال فحجب ان يقدمها بما لا يمس مسألة



بالمسألة الإعلامية فالحرب على ليبيا من كل الفئات الآن هو إعلام ولابد لنا من إعلام مسؤول ويحترم الكلمة فالحرب الحقيقية والسلاح القوي هو حرب الاعلام .. ومن ناحية أخرى فانا افترض دائما حسن النوايا فلو افترضنا مثلا أن رئيس مصرف سرق مثلا وله القدرة على ذلك بحكم صلاحياته فكم سيسرق مليار .. اثنين فنحن نتكلم عن مئات المليارات عن ال140 و ال300 مليار فهناك ضبابية ورؤية غير واضحة عن كيف تأتي الاموال عن طريق النفط ثم كيف تخرج من المصرف الى جهات أخرى ثم من يستلمها فهناك ضبابية لا احد يعرف والذي يعرف هو المصرف المركزي يعرف الطرق التي عبرها دخلت أموال وخرجت أموال فحجب ان يقدمها بما لا يمس مسألة

وفي النهاية نريد لمثل هذه التدوات أن تتكرر وأن يكون هناك إفصاح مستمر للرأي العام. هناك ضبابية موجودة بين المجتمع ومصرف ليبيا المركزي باعتبار ان الكثيرين يعتبرونه الخزينة التي كان ممنوع الاقتراب منها والحديث عنها هالآن الموضوع بدأ يتخذ منحى آخر فلقد تم الاقتراب منه ولكن دون مشاهدة جيدة لما هو موجود باعتبار كيف يدير المصرف المركزي هذه الاموال فالمصرف هو المخول بصرف الميزانيات وله الحق في إيقاف ميزانية معينة ولكن اللغز الذي كثر ويدور حول أنه هناك دولة سارقة وجماعات تسرق وجماعات تختلس وسيلة في المال العام وكل ذلك أدى إلى الكلام والنهم للمركزي والقائمين عليه . وهذه التدوات الصحفية كان من المفروض ان تكون منذ زمن وليس الآن وذلك لتوضيح دور مصرف ليبيا المركزي في المسألة النقدية وكيف تدار الاموال وكيف تحول من بند الى اخر واعتقد بأنه بهذا الزخم الإعلامي اليوم والقنوات الكثيرة أن يتم اضاءة بعض الاشياء في بعض الطرق المظلمة التي تؤدي إلى المركزي ثم التي تؤدي الى الاقتصاد الليبي ولا أعلم إذا كانت هناك أوراق أعدت او هي عبارة عن تفتيح مواضيع ولكن ما ارجوه أن يهتم مصرف ليبيا المركزي وكل الوزارات

فرق بين الفساد المالي والاجتماعي والاقتصادي والجريمة الاقتصادية لها أوجه عديدة على المستوى البسيط والكبير والحقيقة التي نعانى منها هي الجرائم الاقتصادية على المستوى الكبير فعندما نرى الميزانيات بالمليارات تهدر دون ان نلاحظ أثرها على الأرض . فيجب ان يكون هناك إفصاح كما حدث في المجموعة التي اردت ان تهزّب بعض المبالغ المالية إلى النيجر والمصرف تقصى الأمر من الزاوية التي تخصه من حيث هل من الاموال التي تم السطو عليها في مدينة سرت أم هي أموال مهربة وكفى وبالتالي هو تتبع الأمر من زاوية اختصاصه وهذا الأمر قد سمعنا به للمرة الأولى وكانت شجاعة من السيد المحافظ أن يعلنه على الملأ



وبمتابعة محافظ المصرف. وأضاف العكاري، أن احتياطي ليبيا من الذهب الآن بلغ "116 طناً"، موضحاً أن الاحتياطي من الذهب قبل الثورة كان "143 طناً" والمفقود منه بيع من قبل النظام السابق أثناء أحداث الثورة.

صحيفة "مصارف" كانت لها لقاءات مع عدد من الإعلاميين والمتخصصين :

إدريس أبو القاسم - رئيس تحرير صحيفة طرابلس التجارية ورئيس قسم الإعلام بغرفة الصناعة والتجارة طرابلس قال :

من يتقصى الفساد هو المصرف وليس الإعلام، فالفساد على مستوى الأفراد مقدور عليه ويصنف ضمن الجنايات وتستطيع أن تطاله بالقانون التقليدي عن طريق مراكز الشرطة ولكن القضايا من الحجم الكبير هي مسؤولية دولة وسواء مصرف ليبيا المركزي او أية وزارة هي اقرب لهذا الموضوع ومعالجته على مستوى عال ولكن الفساد ليس بالضرورة ان يكون متمثلاً في الاختلاس فالفساد يكون حتى في سوء الإدارة المالية وعلى سبيل المثال عندما نرى مؤسسة تعليمية تحتاج إلى معاميل وأثاث مدرسي ونجد ماميتح لهذا الأمر يحال إلى سيارات وأموار شخصية فهذا شكل من أشكال الفساد وبالتالي يجب أن نسمي الأشياء بمسمياتها، يعني هناك

تطور أهم البيانات المالية للمصارف التجارية

شهدت البيانات المالية للمصارف التجارية خلال الربع الأول من العام الحالي 2014 تغيرات مقارنة عما كانت عليه خلال نفس الفترة من العام الماضي 2013 وذلك على النحو التالي :

- ازداد إجمالي الأصول (باستثناء الحسابات النظامية) بمعدل نمو قدره 11.3% ليصل إلى 95.3 مليار دينار في مارس 2014 ، مقابل 85.6 مليار دينار في نهاية مارس 2013 ، وقد بلغت الأصول السائلة نحو 67.1 مليار دينار أي 70.4% من إجمالي الأصول أكثر من نصفها يتمثل في شكل شهادات ايداع لدى مصرف ليبيا - المركزي، التي وصل رصيدها إلى 41.8 مليار دينار في نهاية مارس 2014 - ارتفع إجمالي القروض والسلف

والقروض والسلف والتسهيلات الائتمانية، فيما شكل رصيد القروض الممنوحة للقطاع العام النسبة الباقية 27.2% البالغة 5075.4 مليون دينار .

- ارتفعت ودائع العملاء لدى المصارف التجارية من 69.0 مليار دينار في نهاية مارس 2013 إلى 79.1 مليار دينار في نهاية مارس 2014 ، أي بمعدل نمو قدره 14.6% ، وقد شكلت الودائع تحت الطلب ما نسبته 72.4% من إجمالي الودائع، في حين شكلت الودائع لأجل ما نسبته 26.8% من إجمالي الودائع، ولم تشكل ودائع الادخار إلا ما نسبته فقط 0.8% . وقد بلغ رصيد ودائع القطاع الخاص في نهاية مارس 2014 ما قيمته 31.1 مليار

دينار، ومانسبته 39.3% من إجمالي الودائع ، فيما شكل رصيد ودائع القطاع العام والقطاع الحكومي النسبة الباقية 60.7% أي ما قيمته 48.0 مليار دينار من إجمالي الودائع .

- ارتفع إجمالي حقوق المساهمين من 4371.5 مليون دينار في نهاية مارس 2013 إلى 4644.8 مليون دينار في نهاية مارس 2014 ، وبمعدل نمو بلغ 6.2% .

- انخفضت قيمة الإيرادات المحققة خلال الربع الأول من هذا العام 2014 بمعدل 10.6% لتصل إلى 305.9 مليون دينار مقارنة عما كانت عليه خلال نفس الفترة من العام الماضي 2013 والبالغة 342.0 مليون دينار .

- وارتفعت المصروفات بمعدل بلغ 19.2%

خلال الربع الأول من هذا العام 2014 لتصل إلى 186.2 مليون دينار في مقابل 156.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام الماضي، وقد شكلت المصروفات حتى نهاية الربع الأول من هذا العام مانسبته 60.9% من إجمالي الإيرادات ، في حين كانت هذه النسبة خلال الربع الأول من العام الماضي 2013 نحو 45.7% .

- انخفضت أرباح المصارف التجارية قبل خصم المخصصات والضرائب حتى نهاية الربع الأول من هذا العام 2014 بمعدل 35.5% لتصل إلى 119.9 مليون دينار مقارنة عما كانت عليه خلال نفس الفترة من العام الماضي 2013 والتي بلغت 185.8 مليون دينار .

إدارة البحوث والإحصاء

الجدول (2)
مؤشرات الودائع لدى المصارف التجارية

معدل التغير %		(مليون دينار)				البيان / الفترة
2014/3	2014/3	2014/3	2013/12	2013/3	2013/12	
2013/12	2013/3					
-5.4	14.6	79,058.5	83,562.8	69,010.2		إجمالي الودائع
-8.8	32.4	47,980.5	52,638.8	36,241.3		1- ودائع الحكومة والقطاع العام
-25.7	-38.1	4,303.3	5,789.8	6,947.1		- ودائع الحكومة
-6.8	49.1	43,677.2	46,849.0	29,294.2		- ودائع القطاع العام
0.5	-5.2	31,078.0	30,924.0	32,768.9		2- ودائع القطاع الخاص
-7.5	2.5	57,206.6	61,834.9	55,820.4		إجمالي الودائع تحت الطلب
0.7	69.7	21,212.5	21,064.9	12,499.4		إجمالي الودائع لأجل
-3.5	-7.4	639.4	662.9	690.4		إجمالي ودائع الادخار
-	-	72.4	74.0	80.9		إجمالي الودائع تحت الطلب / إجمالي الودائع %
-	-	26.8	25.2	18.1		إجمالي الودائع لأجل / إجمالي الودائع %
-	-	0.8	0.8	1.0		إجمالي ودائع الادخار / إجمالي الودائع %
-	-	82.9	84.9	80.6		إجمالي الودائع / إجمالي الخصوم %

الجدول (3)
مؤشرات الائتمان لدى المصارف التجارية

معدل التغير %		(مليون دينار)				البيان / الفترة
2014/3	2014/3	2014/3	2013/12	2013/3	2013/12	
2013/12	2013/3					
0.03	14.5	18,237.4	18,232.4	15,934.8		إجمالي الائتمان
-4.7	-2.1	5,075.4	5,327.2	5,186.4		1- الائتمان الممنوح للقطاع العام
2.0	22.5	13,162.0	12,905.2	10,748.4		2- الائتمان الممنوح للقطاع الخاص
-1.2	23.0	6,643.9	6,726.0	5,402.0		إجمالي السلف الائتمانية (*)
0.8	10.1	11,593.5	11,506.4	10,532.8		القروض الممنوعة للأنشطة الاقتصادية الأخرى
-	-	36.4	36.9	33.9		السلف الائتمانية / إجمالي الائتمان %
-	-	63.6	63.1	66.1		القروض الممنوعة للأنشطة الاقتصادية الأخرى / إجمالي الائتمان %
-	-	19.1	18.5	18.6		إجمالي الائتمان / إجمالي الأصول %
-	-	23.1	21.8	23.1		إجمالي الائتمان / إجمالي الودائع %

(*) تشمل قروض الوحدة الاقتصادية الكبرى (أكثر من 500 مليون دينار) من العام 2013 .

الجدول (1)
البيانات المالية الأساسية للمصارف التجارية

معدل التغير %		(مليون دينار)				البيان / الفترة
2014/3	2014/3	2014/3	2013/12	2013/3	2013/12	
2013/12	2013/3					
-1.8	6.3	166939.8	169926.4	157049.2		إجمالي الميزانية (الأصول + الحسابات النظامية)
-3.1	11.3	95314.6	98375.5	85634.9		إجمالي الأصول
-3.8	13.3	67141.8	69806.9	59244.6		إجمالي نقدي والرصيد لدى المصارف
0.03	14.5	18237.4	18232.4	15934.8		إجمالي القروض والسلف والتسهيلات
1.4	-20.7	757.3	746.7	955.1		إجمالي الاستثمارات
-5.4	14.6	79058.5	83562.8	69010.2		إجمالي ودائع العملاء
8.1	6.2	4641.8	4292.4	4371.5		إجمالي حقوق الملكية
-2.4	3.6	3511.9	3597.2	3389.0		إجمالي المخصصات
-77.8	-10.6	305.9	1378.6	342.0		إجمالي الإيرادات
-78.5	19.2	186.2	865.3	156.2		إجمالي المصروفات
-76.6	-35.5	119.9	513.3	185.8		أرباح الفترة
1.6	5.9	19183	18878	18121		مجموع عدد العاملين
-	5.7	520	520	492		مجموع عدد الفروع والوكالات
-	-	70.4	71.0	69.2		الأصول السائلة / إجمالي الأصول %
-	-	19.1	18.5	18.6		إجمالي القروض / إجمالي الأصول %
-	-	4.9	4.4	5.1		حقوق الملكية / إجمالي الأصول %
-	-	183.3	189.2	174.1		إجمالي الأصول / عدد الفروع (مليون دينار)
-	-	5.0	5.2	4.7		إجمالي الأصول / عدد العاملين (مليون دينار)
-	-	23.1	21.8	23.1		إجمالي القروض / إجمالي الودائع %
-	-	0.1	0.5	0.2		إجمالي الربح / الأصول % (*)
-	-	2.6	12.0	4.3		إجمالي الربح / حقوق الملكية % (*)

(*) إجمالي الربح قبل خصم المخصصات والضرائب .

أسعار بعض السلع والمعادن

4 - أسعار صرف العملات الدولية بتاريخ 2014 / 5 / 30

دولار / اليورو	1.3630
دولار / جنيه إسترليني	1.6757
ين ياباني / دولار	101.78

5 - أسعار الفائدة العالمية بتاريخ 2014 / 6 / 1

سعر الإقراض لوحدة حقوق السحب الخاصة (3 شهور)	0.10%
سعر الإقراض بين بنوك إنجلترا (3 شهور)	0.27%

المصدر : وكالة رويترز للأخبار، صندوق النقد الدولي، CNN، سوق الأوراق المالية التركي، والماليزي، وجنوب الآسيوي Bloomberg .

2 - مؤشرات اسواق المال للدول المتقدمة بتاريخ 2014 / 5 / 30

دو جونز للصناعة	16,717.17 نقطة
دو جونز لقطاع النقل	8,104.57 نقطة
مؤشر نيكاي	14,632.38 نقطة
مؤشر فاينانشال تايمز	6,844.51 نقطة

3 - مؤشرات اسواق المال للإقتصادات الناشئة بتاريخ 2014 / 5 / 30

تركيا XU 100	79,289.80 نقطة
ماليزيا KLCI	1,873.38 نقطة
كوريا الجنوبية	1,994.96 نقطة

1 - أسعار بعض السلع والمعادن كما هي في 2014 / 5 / 30

النفط / خام برنت	109.41 دولار أمريكي للبرميل
الذهب	1,250.50 دولار / أوقية
الفضة	18.68 دولار / أوقية
النحاس	6878.414 دولار أمريكي / طن
الألومنيوم	1855.50 دولار أمريكي / طن
القمح	306.07 دولار أمريكي للطن
الأرز	329.4502 دولار أمريكي للطن
السكر	420.421 دولار أمريكي للطن
القطن الأمريكي	1707.919 دولار أمريكي / للطن

مقدمة :

تهتم سياسات وإدارة سعر الصرف أساساً بأسلوب تحديد سعر معين للعملة المحلية مقابل باقي العملات الأجنبية الأخرى بغية تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، وكذلك باتباع أحد أساليب نظم الصرف. ففي ظل قاعدة الذهب اقتصر دور سياسة وإدارة سعر الصرف في المحافظة على سعر الصرف الثابت الذي تم ربطه بالدولار الأمريكي القابل للتحويل إلى ذهب .

وفي عام 1973م، وعقب انهيار نظام بريتون وودز، تم الإعلان عن

نظام التعويم لأسعار الصرف، وأصبحت كل دولة لها الحرية في اختيار نظام الصرف المناسب لظروفها الاقتصادية، سواء يربط عملتها بإحدى العملات الرئيسية (الدولار الأمريكي، الجنيه الاسترليني، الفرنك الفرنسي...)، أو بسلة من العملات الرئيسية للشركاء التجاريين وهو ما يعرف بوحدة حقوق السحب الخاصة (S.D.R)، أو الاختيار بين الترتيبات ذات المرونة المحدودة مقابل عملة واحدة أو على أساس تعاوني مثل النظام النقدي الأوروبي (M.S.E) أو الاختيار من بين الترتيبات الأكثر مرونة كالنظام المستقل أو التعويم المدار أو على أساس مؤشرات اقتصادية .

سعر ونظام الصرف الملاءم في ليبيا

الجزء الأول

أ. يوسف سالم علي

وذلك من خلال عدم وجود علاقة بين ميزان المدفوعات والاحتياطيات الأجنبية، حيث يتم استخدام الأدوات المباشرة وغير المباشرة للسياسة النقدية في المحافظة على سعر الصرف وتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي .

والتدابير الاقتصادية التي تتخذها ليبيا من أجل مواجهة التذبذبات الخارجية، فإن معدل التضخم بلغ خلال الفترة (1989-2008) 82.5%، وفي حين أن دول أمريكا اللاتينية التي تبنت أنظمة صرف مرنة تميزت بمعدلات تضخم مرتفعة خلال نفس الفترة . ويعود ذلك حسب تحليلات

على التوالي، إذا ما قورنت بالفترة (1985 - 1973)م، التي تميزت باستخدام أنظمة الصرف المرنة، حيث بلغت فيها معدلات التضخم والبطالة والنمو الحقيقي نسبة 7.5% و 6.0% و 2.2% على التوالي (1) . وتشير أحادي الدراسات التي قام بها الاقتصادي OSBAND عام 1992م، إلى وجود علاقة طردية بين مرونة سعر الصرف ومعدلات التضخم، فمعظم دول الشرق الأوسط والدول الأفريقية تميزت بمعدلات تضخم منخفضة نسبياً، ظلت تطبيق أنظمة صرف ثابتة خلال الفترة (1989-2008)م . في حين أن دول أمريكا اللاتينية التي تبنت أنظمة صرف مرنة تميزت بمعدلات تضخم مرتفعة خلال نفس الفترة . ويعود ذلك حسب تحليلات

الحقيقي، ذلك لأن تقدير سعر الصرف الفعلي الحقيقي يعتبر من تحديات النظرية الاقتصادية وكل اجتهاد في هذا المجال يعتبر تقريباً ويمكن أن يكون له انكسارات على الاستقرار النقدي والاقتصادي، إذا ما تم تحديد قيمة غير صحيحة .

التعويم الموجه : تعتمد السلطات النقدية عند سلوك مثل هذه السياسات مؤشرات اقتصادية أخرى عند تحديد سعر الصرف، ومن أهم المؤشرات المتبعة القدرة التنافسية للاقتصاد، كذلك وضع ميزان المدفوعات (عجز أو فائض) وتحدد السلطات النقدية سعر الصرف بناءً على سلة من العملات طبقاً للوضع الاقتصادي الراهن والأهداف قصيرة الأجل .

التعويم المستقل: وتتضمن هذه السياسة عدم تدخل السلطات النقدية لتحديد سعر الصرف ويتم تحديد سعر الصرف وفقاً لآليات السوق .

ثانياً: مزايا نظم الصرف الثابتة والمرنة

لا توجد اعتبارات محددة يمكن الاستناد عليها للتمييز بين أنظمة الصرف، إنما ذلك يتوقف على طبيعة النشاط الاقتصادي في كل دولة ومدى انفتاحها على الخارج، بالإضافة إلى مجموعة الأهداف التي ترغب الدولة في تحقيقها .

ومن الناحية العملية فقد حققت أنظمة الصرف الثابتة نجاحاً من خلال استقرار معدلات التضخم والبطالة ومعدل النمو في بعض المناطق وفي فترات زمنية معينة، فيما حققت أنظمة الصرف المرنة نجاحاً في مناطق أخرى وفي فترات زمنية أخرى . حيث تميزت أنظمة الصرف الثابت بمعدلات منخفضة من التضخم والبطالة خلال الفترة (1971 - 1960)م، إذ بلغت في المتوسط 3.5% و 3.0%

أخرى أو بسلة من العملات الرئيسية مع القيام بتعديلات غير متكررة لقيمة عملتها .

نظام الربط الزاحف: حيث يتم وفق هذا الأسلوب، ربط العملة المحلية بعملة أو بسلة من العملات مع القيام بتعديلات متكررة ونسب صغيرة للمحافظة على القدرة التنافسية للاقتصاد .

نظام الربط المتعدد (الثنائي) : يتم وفق هذا النظام استخدام سعران أو أكثر للصرف، سعر صرف رسمي ثابت تتحدد قيمته وفقاً لأي من النظم السابقة مع فرض قيود على بعض المعاملات التجارية والراسمالية وسعر صرف آخر أو أكثر تتحدد قيمته بعملة في سوق الصرف الأجنبي يتم استخدامه لاستيراد السلع الكمالية أو للسفر والسياحة وغيرها .

وعلى الرغم من الاستقرار النقدي والاقتصادي الذي حققته العديد من البلدان خاصة النامية منها من خلال إتباعها لترتيبات أسعار الصرف المربوطة (الثابتة)، إلا أنها شهدت في الفترات الأخيرة انكسارات سلبية تمثلت في تدني مستويات الاستثمار في قطاع السلع المتاجرة نتيجة ارتفاع قيم عملاتها تجاه الشركاء التجاريين، الأمر الذي أدى إلى صعوبة إدارة السياسة المالية والدين الحكومي وإدارة الاحتياطيات . كذلك قد عززت مثل هذه الترتيبات لسعر الصرف عدم استقلالية المصرف المركزي، وعدم قدرته على إدارة سياسته النقدية بالشكل المطلوب في ظل سياسات الانفتاح الاقتصادي التي أصبحت واقعاً يجب التعامل معه .

مما دعا العديد من البلدان إلى تغيير سياسات الصرف لديها وللجوء إلى ترتيبات صرف أكثر مرونة .

2. أنظمة الصرف المرنة (الحرية) : التعويم على أساس مؤثر اقتصادي: حيث يتم وفق هذا الأسلوب ربط سعر الصرف مع أحد المؤشرات الاقتصادية ويتغير حسب تغيرات هذا المؤشر . فقد يتم استخدام الفرق بين التضخم في الاقتصاد المحلي والتضخم لدى الشركاء التجاري كمؤشر هام في تحديد سعر الصرف، وغالباً ما يستعمل سعر الصرف الفعلي الحقيقي كمؤشر لتغيرات سعر الصرف. وثابتت الآراء حول جدوى مؤشر سعر الصرف الفعلي

وعلى ضوء هذه التحولات الجذرية لأنظمة الصرف الدولية المتمثلة في الانتقال من نظام نقدي دولي يعتمد على سعر صرف ثابت إلى نظام نقدي دولي جديد يعتمد على سعر صرف مرّن، فقد اضطلعت سياسة وإدارة سعر الصرف بدور أكبر فلم يعد دورها قاصراً على تحقيق الاستقرار في سعر الصرف فقط، بل امتد ليشمل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والاستقرار العملي، خاصة في ظل التوجه نحو سياسات الانفتاح الاقتصادي التي تفرضها الحالة الاقتصادية الراهنة .

أولاً، الترتيبات العملية لأنظمة الصرف

1- أنظمة الصرف الثابتة (المربوطة) :

أ- الربط بعملة واحدة: وتتمثل هذه السياسة في ربط العملة المحلية بعملة بلد آخر أجنبي ويتم باستمرار نقدي واقتصادي، وعادة ما تكون من أحد البلدان الصناعية الكبيرة، كالـدولار الأمريكي أو اليورو الأوروبي . وتهدف هذه السياسة إلى تسهيل المبادلات التجارية كما تشجع على الانضباط والسيطرة على السياسة الاقتصادية المحلية واستقرار الاقتصاد الكلي، إلا أن سلوك مثل هذه السياسة قد يفقد البلد النامي السيطرة على سياسته النقدية ويصبح تابعاً للتغيرات النقدية والاقتصادية الحاصلة في البلد محل الربط، وبالتالي آية تقلبات تحدث لسعر صرف العملة الرئيسية تؤثر مباشرة في سعر صرف العملة المحلية، حيث شهدت العديد من البلدان النامية في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات، مثل هذا الأثر السلبي على عملاتها نتيجة الربط بعملة واحدة .

ب- الربط بسلة من العملات: يتمثل هذا الأسلوب في ربط العملة المحلية بمتوسط مرجح لأسعار صرف العديد من العملات للدول الأكثر تجارة في العالم ويعتمد في اختيار السلة (الأوزان) التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية أو الخدمات أو تعاملات رأس المال أو الشركاء التجاريين . ومن أهم ما يميز هذا الأسلوب هو تقليل الأثر السلبي الناتج عن تقلب سعر صرف العملة محل الربط، ومن سلبياته عدم شفافية سعر الصرف وما سيكون عليه مستقبلاً .

وتوجد العديد من أنظمة الربط للصرف الأجنبي سواء المربوطة بعملة واحدة أو بسلة من العملات أهمها :

■ نظام الربط المعدل: تقوم السلطات النقدية بموجب هذا الأسلوب بربط عملتها بعملة دولة

الرقم القياسي لأسعار المستهلك (معدل التضخم) خلال الربع الأول من عام 2014

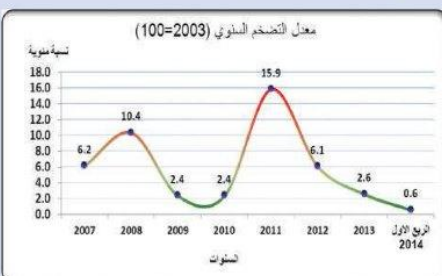
استناداً إلى بيانات مصلحة الإحصاء والتعداد، فإن معدل التضخم وفقاً لمؤشر الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك، بلغ خلال الربع الأول من عام 2014 م 0.6%، حيث تركز الارتفاع في الرقم القياسي لمجموعة التعليم والثقافة والتسليّة بنسبة 5.0%، وارتفع الرقم القياسي لمجموعة السكن ومستلزماته بنسبة 1.7%، وارتفع الرقم القياسي لمجموعة العناية الصحية بنسبة 1.0%، وارتفع الرقم القياسي لمجموعة النقل والمواصلات والاتصالات بنسبة 0.6%، وارتفع الرقم القياسي للمجموعة أثاث المسكن بنسبة 0.4%، كما ارتفع الرقم القياسي للمواد الغذائية والمشروبات والتبغ الذي ازداد بنسبة 0.2%، في حين انخفض الرقم القياسي لأسعار مجموعة الملابس والأقمشة والأحذية بنسبة 0.7%، كما انخفض الرقم القياسي لأسعار مجموعة السلع والخدمات المتفرقة بنسبة 4.5%، خلال الربع الأول من عام 2014، وعلى الرغم من إن هناك ارتفاعاً في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك، إلا أن معدل التضخم انخفض مقارنة بنفس الفترة من العام السابق ليصل إلى 0.6%، مقابل 1.2%.

الرقم القياسي لأسعار المستهلك

سنة الأساس 2003=100

المجموعات الرئيسية	الوزن	الربع الأول 2013	الربع الأول 2014	معدل التضخم %
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	366	175.7	176.2	0.3
الملابس والأفضّة والأحذية	73	150.7	149.7	-0.7
السكن ومستلزماته	233	155.8	158.5	1.7
أثاث المسكن	59	142.6	143.1	0.4
العناية الصحية	40	207.2	209.2	1.0
النقل والمواصلات والاتصالات	112	161.4	162.4	0.6
التعليم والثقافة والتسليّة	64	118.9	124.9	5.0
سلع وخدمات متفرقة	53	156.4	149.4	-4.5
الرقم القياسي العام	1000	162.3	163.3	0.6

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد .



(1) د. فخري الدين الفقي .
المال والصناعة - العدد (15) - 1977م.

وعلى النقيض فقد شهدت الفترة (1994-91) م، تحولاً نحو أنظمة الصرف المرنة لعدد من البلدان النامية، وذلك لتفاقم معدلات التضخم والبطالة وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، خاصة بـلدان أمريكا اللاتينية التي تراوحت فيها معدلات التضخم ما بين 25% و 30% (2)، في نهاية الثمانينات الأمر الذي أدى بهذه البلدان إلى إجراء تخفيضات في قيم عملاتها لمجاراة العملات الرئيسية محل الربط . ويغري لجوء هذه البلدان إلى التحول لأنظمة الصرف المرنة إلى الآتي :

1- على اعتبار أن سعر الصرف كأي سعر يتم تصحيحه بصورة تلقائية في سوق الصرف الأجنبي للمحافظة على ميزان المدفوعات .

2- استقلالية السياسة النقدية

رد مصرف ليبيا المركزي على ما نشرته صحيفة الأيام

حق الرد
مكفول

نشرت صحيفتكم بتاريخ 14 أبريل 2014 مقابلة مع السيد / الدكتور عبد السلام نصية والتي تناولت العديد من الموضوعات ومن بينها ما يتعلق بالقطاع المصرفي وسياسات مصرف ليبيا المركزي بالخصوص. وفي الوقت الذي نؤكد على أهمية قيام وسائل الاعلام المختلفة بتناول الشأن العام بكل موضوعية وشفافية، وفي هذا الاطار يسرنا أن نوضح جملة من الملاحظات حول بعض الاستفسارات التي طرحت على الدكتور عبد السلام نصية وردوده عليها، تحذونا في ذلك الرغبة في توضيح بعض ما ورد في تلك الردود والتي عادة قد لا تكون متاحة أو واضحة أمام من هم من خارج القطاع. وفي هذا الشأن يمكن توضيح الآتي:

وبالتالي فإن الاجراءات التي يقوم بها المصرف المركزي تقيد حرية المصارف في اتخاذ بعض القرارات الاستثمارية إلا أنها مهمة في المحافظة على سلامة القطاع المصرفي وعدم التعرض للمخاطر الائتمانية والتشغيلية والسوقية بشكل كبير، وعدم تعرضه للالتزامات المالية كما هو حال ما حدث في بعض الدول، وخير دليل على ذلك ما تشير اليه مؤشرات السلامة للقطاع المصرفي في ليبيا. ان الاجراءات التي يقوم بها المصرف المركزي نجحت بشكل كبير في تقوية الأوضاع المالية للمصارف وقدرتها على المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وان كان هناك عدم قبول للمصارف لبعض الاجراءات فهذا شأن طبيعي ذلك ان المصارف هدفها تعظيم الارباح.

6 - وفيما يتعلق بان المصارف تحقق اربعا من الاموال على حساب الميزانية العامة. ان ما ذكره بعد امرا طبيعيا في كل دول العالم وخصوصا في الدول النفطية ومن بينها ليبيا والتي تعتمد على الإيرادات النفطية وعلى القطاع العام كمحرك اساسي للنشاط الاقتصادي، حيث إنه من المعول ان جل الانشطة الاقتصادية في ليبيا تعتمد بشكل مباشر على ما تنفقه الدولة في اطار الميزانية العامة لكافة الأغراض، وبالتالي فإن هذه النفقات تأخذ طريقها الى النظام المالي والمصرفي على هيئة ودائع ومذخرات، الى جانب ذلك تعتمد المصارف على نسبة كبيرة من مواردها الذاتية في تمويل انشطتها الاستثمارية، وتعد المصارف أهم أداة لتفنيذ المدفوعات الحكومية.

7 - فيما يتعلق بنشر المراكز المالية للمصارف التجارية والتساؤل عن مدى تعبيرها عن الصورة الحقيقية للوضع المالي للمصارف، نود التوضيح هنا بأن المراكز المالية للمصارف التجارية يتم التعبير عنها بصورة عادلة وفقا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها في الشأن، حيث انه قبل عملية اعتماد الميزانية العمومية لأي مصرف تجاري عام من الجمعية العمومية للمصرف المعني لابد أن تخضع هذه الميزانية للمراجعة من قبل مراجع خارجي وديوان المحاسبة وفقا للمعايير المتعارف عليها، فضلا عن مراجعتها من قبل الادارة المختصة بمصرف ليبيا المركزي، وبالتالي فإن كل البيانات التي تمكسها ميزانيات المصارف بما فيها الديون والقروض الممنوحة تعبر بشكل صحيح عن الاوضاع المالية للمصارف، اما بخصوص عملية النشر فإن ميزانيات المصارف تشر بشكل دوري في سوق الاوراق المالية خصوصا المصارف المدرجة في السوق بتمسك اوضاع مراكزها المالية على قيمة اسهمها في السوق، كما تقوم المصارف بنشر ملخص بياناتها في مواقعها الالكترونية، فضلا عن قيام مصرف ليبيا المركزي بنشر ملخص عن بيانات المصارف بشكل دوري في نشراته الفصلية وتقاريره السنوية. وفي الختام نأمل أن تساهم هذه الملاحظات في توضيح بعض الجوانب المتعلقة بنشاطات المصرف المركزي والمصارف التجارية وذلك تعزيزا لمبدأ الشفافية والافصاح وحق الجمهور في الحصول على ما يهمه من معلومات حول القطاع المصرفي .

والصعوبات التي تعترضه، وقد كانت من ضمن المحاور الاساسية للاستراتيجية معالجة موضوع ملكية المصرف المركزي لرؤوس اموال بعض المصارف التجارية وأهمية تخلي المصرف عن حصته وبيعها للقطاع الخاص، وقد اتخذ المصرف في هذا الخصوص خطوات عملية من خلال بيع كامل ملكيته في مصرفي الصناعات والوحدة، وكذلك الشروع في بيع جزء من ملكيته في مصرفي الجمهورية والتجاري الوطني سواء للأفراد أو لشركاء استراتيجيين، كما أن محاور استراتيجية اصلاح القطاع المصرفي المشار اليها لاتزال موضوع اهتمام المصرف المركزي، إلا أنه وفي ظل الظروف الراهنة وبعض المستجدات والتي منها صدور القانون رقم (1) لسنة 2013 بمنع التعامل بالفوائد الربويية، فإن المصرف المركزي يضع امامه جملة من الاولويات لتطوير القطاع المصرفي والتي منها سرعة تهئية المصارف التجارية للتحويل الى الصيرفة الاسلامية، تطوير ورفع القدرات البشرية في المجال المصرفي، تطوير البنى التحتية واستكمال مراحل مشروع نظام المدفوعات الوطني وغيرها من القضايا المهمة الأخرى، كما أن البيئة الاقتصادية وما تشهده البلاد من اندام الاستقرار الأمني يحول دون اتخاذ بعض الخطوات العملية في بعض الجوانب والتي منها موضوع استكمال انهاء ملكية المصرف فيما تبقى من المصارف المملوكة جزئيا له. اما بخصوص الاقتراح بأن تقوم وزارة المالية بشراء حصة المصرف المركزي في بعض رؤوس اموال المصارف التجارية الى حين طرحها في سوق الاوراق المالية، أو بيعها الى المؤسسات العامة والقطاع الخاص، نود الإشارة الى أن الهدف الاساسي من تخلي المصرف المركزي عن حصته في رؤوس اموال المصارف التجارية هو نقل ملكية المصارف من القطاع العام الحكومي الى القطاع الخاص وهو التوجه الذي كان سائدا آنذاك، وبالتالي فإن نقل الملكية الى وزارة المالية لا يحقق النتائج والأهداف المرجوة ويقتل كاهل وزارة المالية في الاشراف ومتابعة اوضاع هذه المصارف فضلا عن ما تعانيه وزارة المالية من اوضاع مالية غير مواتية. وتجدر الإشارة الى أنه يمكن للمصرف المركزي أن يقوم بطرح اسمه في بعض المصارف لانتهاء العام بشكل مباشر او عن طريق سوق الاوراق المالية بعد استقرار الأوضاع الامنية والمالية للدولة.

5 - وفيما يتعلق بما تمت الاشارة اليه بأن المصارف مقيدة بقرارات من المصرف المركزي، نود الإشارة الى أن المصرف المركزي يزاوّل مهامه وفقا للقانون رقم (1) لعام 2005 بشأن المصارف وتعديلاته، وبعض القوانين الأخرى والتي منها القانون رقم (2) لعام 2005 بشأن مكافحة غسل الاموال، وفي ظل هذه القوانين فإن المصرف المركزي مسؤول بشكل مباشر عن سلامة الأوضاع المالية للمصارف التجارية وعن سلامة حقوق المودعين بها، وهذا لا يتحقق إلا من خلال اتخاذ بعض الاجراءات ووضع بعض الضوابط والمعايير التي تنظم أنشطة واعمال المصارف،

بالإضافة إلى صرف البطاقات الائتمانية والبطاقات مسبقة الدفع وخاصة المتعلقة بالحصول على النقد الاجنبي، حيث يحق لكل مواطن الحصول على بطاقة صالحة لسداد أي التزامات في الخارج في حدود 15000 دولار وهي قابلة للاستخدام في جميع أنحاء العالم.

3 - فيما يتعلق بإدارة مصرف ليبيا المركزي للسياسة النقدية، في هذا الشأن يمكن القول بأن المصرف قد نجح في هذا الموضوع من خلال تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار والذي ينعكس في معدلات التضخم عند مستويات مقبولة، حيث لم يتجاوز معدل التضخم مستوى الاحاد وهذا معيارا مقبولا في الدول النامية، أم فيما يتعلق بسياسة سعر الصرف، فلم يطرأ أي تغير على هذه السياسة حيث مازال الدينار الليبي مبنيا مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة، ولا توجد مشاكل في الحصول على النقد الاجنبي لتغطية كافة الالتزامات الجارية. أما إذا كان المقصود هو ارتفاع اسعار العملات النقدية في السوق الموازية، فهذا يرجع إلى الامور الموسمية المتعلقة بنقل العملة من مزار المصارف إلى الفروع، وعدم رغبة الفروع في التعامل بالنقد الاجنبي في صورة نقدية بسبب الظروف الامنية، إلا أنه يمكن لأي مواطن الحصول على النقد الاجنبي في شكل بطاقات ائتمانية عالمية صالحة لسداد كافة الالتزامات في الخارج حيث تعتبر وسيلة آمنة للمعاملات التي تخص الافراد، أما فيما يتعلق بتمويل التجارة، فإن استخدام الاعتمادات المستندية متاح دون أي قيود لجميع المتعاملين مع القطاع. وفيما يتعلق بتنامي الطلب على النقد الاجنبي فهذا يعكس الزيادة الكبيرة في الانفاق العام والخاص، وقد نبه المصرف المركزي إلى ذلك في مرات عديدة من خلال مراسلاته لرئيس مجلس الوزراء ووزارة المالية ووزارة الاقتصاد. وقد اقترح المصرف المركزي فيما سبق التنسيق بين السياسات التجارية والمالية والنقدية بما يؤدي إلى الحد من تنامي الطلب على النقد الاجنبي وبما لا يخالف بالتزامات ليبيا الدولية بشأن عدم وضع قيود على التحويلات الجارية، في اطار التزام ليبيا بتنفيذ احكام المادة (8) من اتفاقية صندوق النقد الدولي بتحرير العمليات الجارية وعدم فرض أي قيود أو تمييز في المعاملات، وفيما يتعلق بوجود اموال مجمدة تتبع للمصرف المركزي هذا الامر غير صحيح، حيث تم رفع التجميد عن اموال المصرف المركزي بالكامل اعتبارا من شهر 12 / 2011.

4 - فيما يتعلق بموضوع تطوير وهيكلة وملكية المصارف التجارية، والبطء في تطوير القطاع المصرفي وضرورة انهاء علاقة ملكية مصرف ليبيا المركزي للمصارف التجارية، نود التوضيح بان مصرف ليبيا المركزي تبني استراتيجية واضحة معتمدة من مجلس إدارة المصرف في عام 2006 لتطوير القطاع المالي والقطاع المصرفي بشكل خاص وذلك بهدف تطوير وإعادة هيكلة القطاع، وقد جاءت هذه الاستراتيجية لإدراك المصرف المركزي بحاجة القطاع المصرفي للتطوير ومعالجة بعض المشاكل

1 - فيما يتعلق بميزانية الطوارئ واسلوب التعامل معها، إن المصرف يتفق مع ما أشار إليه الدكتور عبد السلام من أهمية اقرار الميزانية العامة وفقا للمعايير المتعارف عليها، حتى تكون إحدى أدوات الرقابة على الانفاق العام وتحسين جودته وتجدر الإشارة إلى أن دور مصرف ليبيا المركزي ينحصر في وضع الترتيبات المالية مع وزارة المالية والتي تتم وفقا للمادة (11) من القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف والمعدل بالقانون رقم (46) لسنة 2012، حيث تنص الفقرة الثانية من المادة المشار إليها على أن « للمصرف أن يقدم سلفيات مؤقتة لوزارة المالية لتغطية أي عجز وقي في إيرادات الميزانية العامة بالشروط التي يتم الاتفاق عليها بين المصرف ووزارة المالية على أن تتضمن مايلي:

أ - ألا تزيد هذه السلفيات عن خمس الإيرادات المقدرة في الميزانية العامة.

ب - أن تسدد السلفة في نهاية السنة المالية التي قدمت فيها، ولا يجوز تقديم أي سلفة لوزارة المالية في سنة مالية إلا بعد سداد السلفيات التي قدمت لها خلال السنة السابقة.» وفي هذا الاطار فإن مصرف ليبيا المركزي ملتزم بتطبيق القانون وهذا ما يتم عمليا في الوقت الحاضر.

2 - اشار السيد/ د. عبد السلام نصية إلى ظاهرة وجود الطوابير أمام المصارف بحجة تعطل المنظومة وإلى ضرورة التعامل بوسائل الدفع الالكترونية، وفي هذا الشأن يتعين ايضاح ما يلي: أولا- يجب الأخذ في الاعتبار الظروف التي تعمل فيها المصارف والانتشار الواسع لفروعها في جميع أنحاء ليبيا، والذي يتطلب جهدا كبيرا في ايصاف النقد المحلي والاجنبي إلى تلك الفروع لتلبية احتياجات الزبائن، وقد واجهت المصارف صعوبات كبيرة في تنفيذ هذه المهمة، حيث تعرضت سيارات نقل العملة والفروع لعمليات سطو. الامر الذي أدى إلى ارباك كبير في عملية تزويد المصارف بالعملة في الوقت المناسب وخاصة في الفروع التي تقع في مناطق نائية أو مناطق تعاني من اوضاع أمنية غير مستقرة، وقد تعرض العديد من موظفي المصارف إلى اعتداءات بالحلطف والقتل والتهديد، بالإضافة إلى تعرض العديد من شبكات الاتصالات إلى عمليات تخريب أدت إلى انقطاع الاتصال ببعض الفروع وتوقف المنظومات المصرفية عن العمل، وعرقلة عملية التطوير المتعلقة بتوسيع انتشار الآت السحب الذاتي ونظم الدفع الالكتروني. وتجدر الإشارة إلى أن عملية تطوير نظم الدفع الالكتروني وانتشارها يتطلب توفير بنية تحتية للاتصالات ذات كفاءة عالية، وتوفر الثقة في النظام بحيث يعمل بشكل سلس دون ارباك، وهذا يتطلب بدوره اوضاعا أمنية مستقرة ومنظومة اتصالات تعمل بشكل اعتيادي، وهذا غير متوفر في الوقت الحاضر. وفي جميع الاحوال فإن المصرف المركزي يبحث باستمرار المصارف التجارية على تطوير وسائل الدفع الالكتروني، حيث أن معظم المصارف باشرت في تركيب الآلات السحب الذاتي في كثير من النقاط التي تتوفر فيها خدمات الاتصالات،

مصرف ليبيا المركزي الظهور الإعلامي، لماذا الآن ؟!

الانتهاكات ذات الأغراض السياسية والتي لا علاقة لها بمجال عمل المصرف المركزي، وبالتالي كان الحضور الإعلامي الذي يزداد ويتواصل ولن يتوقف بإذن الله تعالى، للحمولة دون المساس بمهام المصرف المركزي ودوره وسياساته العامة التي يستقيها من التشريعات والنظم واللوائح النافذة فقط.

نسال الله تعالى أن يهيئ لبلادنا أمر رشد يحقق استقرارها ليلتفت أبناءنا لبنائها، بدل أن ينشغلوا بحرب بعضهم بعضا، أو تشويه كل طرف لآخر، طالما كانت هناك وجهة للجميع هي: (ليبيا)

مُحددة لا تتأثر بالمشهد السياسي وتعقيداته وتطوراتها وإنما تخضع لمعطيات ومؤشرات مالية مُحددة هي الأخرى يبنى عليها المصرف قراراته، لكن البعض يبدو قد استمرّ الجرة للحديث في كل شيء يعلم أو بدونه لبلوغ أهداف شخصية معينة، حتى بلغت الجرة بالبعض إلى توظيف صمت المصرف المركزي لصالحه ضد تيار أو طرف أو أشخاص، أو لإقحام المصرف في معركة هو ليس طرفا فيها، أو ليجعل المركزي شماعة لتعليق فشله أو فشل الآخر !!

هذا وغيره، دفع المركزي لتبثيرة ساحته من كل تلك

حاول البعض من أشخاص أو أطراف استغلال غياب المصرف المركزي عن وسائل الإعلام وصمته، الذي لم يكن ناجما عن تقصير ولا عن عجز، فالمصرف لديه أداته الإعلامية القادرة والتي تتركب نشاطاته وبياناته، لكنها طبيعة عمل المركزي، وكما يقال "أحد الآخرين: الجيش والمصرف المركزي" لأن عمل هاتين المؤسساتين لا يتصل بالواقع السياسي المتغير بل المُتقلب لارتباطه بالخيارات السياسية والقرارات الناجمة عن التطورات الميدانية، وأنما هي مهام ذات طبيعة فنية وتنسم بالثبات تؤدي وفق أنظمة وأدوات



عمر عثمان التركي

ازالة مظاهر بيع العملة بهذه الطريقة

الموقف ومعاشية المشكلة حاجة هؤلاء المتواجدين في المنطقة والذين يعتمدون في حياتهم على تجارة العملة فقط لا يكون ذلك إلا باحترام كرامة الليبيين وعدم التعرض لهم بالملس اثناء ذهابهم وعودتهم من وإلى تونس. ومادامنا في هذا الأطار وأمام اشكالية تغير العملة الليبية والتونسية بهذه الطريقة وما يواكبها من مخاطر مثل الغش والتزوير وعمليات الاستنزاف وبما أن الحكومتين وضعت العربة على القطار من جديد من خلال الحرص على ضمان فتح المعبر على الدوام دون الحاجة إلى غلقه تحت أي نوع من المبررات فلماذا لا يتم اللجوء إلى التفكير من خلال وزارتي المالية في البلدين في إيجاد نوعية من المصارف في المنطقة الحدودية على طرفي المنفذ تعمل على مدار اليوم وتقوم هذه الخدمة للعابرين من المواطنين في البلدين بكل يسر وسهولة والاياعز إلى المركزين لوضع الآلية والطريقة والكيفية بأسلوب حضاري وراقي يزيل هذا الثلوث البصري.

في المقابل اعلنت مصادر وزارة السياحة التونسية أن أكثر من ثلاثة ملايين لبيبي قدموا إلى تونس في العام الماضي وهو أكبر رقم من السياح يسجل وتم أن تدركوا حجم مداخل للخرينة التونسية من مبالغ مالية ناهيك عن حجم ما تم توريده عن طريق القطاع الخاص (التجارة - ورجال الأعمال). وهنا تبرز تساؤلات يطرحها العديد وهو:-
ياترى ماهو حجم العملة الليبية المتواجدة في السوق التونسي والتي يلوح بها تجار العملة على طويل الطريق الممتد من رأس اجدير وحتى منطقة بنقردان؟ ولماذا تشتمل تجارة العملة بهذه القوة وما هو حجم العائد والاستفادة الذي يعود لمن من يقوم بهذا العمل؟
كل هذه الاسئلة اجابت عليها الأحداث التي وقعت على امتداد شهر كامل في منطقة بنقردان والتي نتج عنها الضغط على الحكومة التونسية من أجل إعادة فتح المعبر من جديد قابلها المسؤول في الحكومة الليبية بتقهم

بما أنه تم في الايام الماضية إعادة فتح معبر رأس اجدير الحدودي ضمن اتفاقية تم توقيعها لضمان انسياب المسافرين من ليبيا وتونس بصورة سلسة وأمنة لايعكر صفوها المشاكل التي جددت في الآونة الأخيرة في منطقة بنقردان التونسية والتي صاحبها عدة اشكاليات أثرت سلبا على المردود الاقتصادي للبلدين بالإضافة الى حرمان الليبيين من فرص العلاج والسياحة والتجارة.
ونظراً إلى أهمية المعبر كما ذكرنا خاصة في اعتماد الدولة على توريد كل ماله علاقة باحتياجات السوق الليبي على المنتجات التونسية في مجالات حياتية عديدة بصفة يومية خاصة في كل ماله علاقة بالمواد الغذائية والصناعات ومواد البناء ولم تقلع عديد الحلول والمحاولات من أجل توريدها عن طريق البحر عندما تعرض عدد من سائقي الشاحنات لجملة من الحوادث وهم عائدون من تونس محملين بهذه السلع والبضائع

رد مصرف ليبيا المركزي على مقالة السيد سعد الأزيل

حق الرد مكفول

«المصرف المركزي ركيزة الفساد العام»



إعلان

عن إصدار عملة معدنية جديدة وطرحها في التداول



طبقاً لأحكام القانون رقم (1) لسنة 2005م وتعديلاته،

يعلن مصرف ليبيا المركزي للجمهور الكريم بأنه سيطرح في التداول عملة معدنية جديدة من فئة نصف دينار، وذلك اعتباراً من يوم الأحد الموافق 11 مايو 2014م، وفيما يلي المواصفات العامة للعملة المعدنية الجديدة:-

الشكل العام: قطعة معدنية لون اصفر ذهبي من

الداخل والخارج أبيض.

وجه القطعة: صورة لمدينة قرزة الأثرية والعلامة الأمنية

(تغير الصورة من 1/2 إلى نجمة وهلال)

اسم المصرف باللغة الانجليزية وإضافة

17 نجمة (ترمز إلى بداية الثورة)

ظهر القطعة: قيمة القطعة (1/2 نصف دينار) واسم

المصرف وتاريخ الاصدار محاطة بزخارف

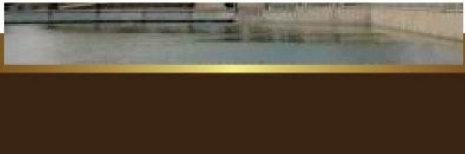
إسلامية.

وسوف تتداول فئة العملة المعدنية الجديدة، جنباً إلى

جنب مع فئات العملة المعدنية المتداولة حالياً.

إدارة الإصدار

مصرف ليبيا المركزي



تجد طريقها أصلاً للمصارف، وأسباب عزوف الكثير من أصحاب الأموال عن التعامل مع المصارف، واكتفى بذكر ثلاث طرق للتحكم في عرض النقود، دون أن يوضح كيف يمكن استخدام أي من تلك الطرق التي يراها مفقودة كلية في المصرف المركزي!! لحل مشكلة تكسب الأموال بخزان المصارف، على حد قول الكاتب، ثم إنه لم يتطرق لمدى توفر المقومات اللازمة لنجاح أي من السياسات الثلاث التي ذكرها في الحالة الليبية، كما عرّج الكاتب على موضوع الدين العام وتغطية الدين العام، وأشار إلى أن الدين العام في بلادنا مجرد كذبة كبرى، وكأنه يرى أن الدين العام وفقاً لمفهومه، وكأنه يرى في حد ذاته! ويجب أن يكون موجوداً ويستخدم في كل الأحوال، وبمصرف النظر عن توفر الموارد المالية لدى الخزنة العامة من عدمه، ونحن لم نفهم عن أي دين عام يتحدث الكاتب، وأية أموال استقبلتها الحكومة وقامت بإنفاقها دون أي إرتجاع للأموال المستلمة!! إلا إن كان الكاتب يرى أن إيرادات النفط جملة وتفصيلاً التي تؤول إلى الخزنة هي دين عام ينبغي على الخزنة استرجاعه!! ولمن يكون ذلك!!

ختاماً بالرغم من استعداد مصرف ليبيا المركزي الدائم لاستقبال أية أفكار ومقترحات، وترجييه بالنقد البناء والموضوعي، وشكره لمن تقدم به للمصالح العام، إلا أن كل ذلك يُشترط فيه الموضوعية والهيئية، أما ما سطره الكاتب المركزي بالأسفل من أن يكون المصرف المركزي، فقد صرح الكاتب باتهام المصرف المركزي بما لم يَعم عليه دليلاً ولا برهاناً، وهذا بذاته يفقده المصداقية، ويحرمه القبول، وينفي عنه قصد الإصلاح أو النصح أو المساهمة في البناء، وبخاصة أننا لاحظنا أن هناك حملة منظمة تستهدف المصرف المركزي، نُشّبت جهود، وشُغله عن مهامه الأساسية وعلى رأسها الارتقاء بالقطاع المصرفي، وغيرها مما أسندته له القانون، وفي هذه المناسبة ندعو المخلصين من أبناء الوطن، والصادقين في نصيحهم، من القادرين على تقديم النصح والمشورة في مجالات عمل المصرف المركزي، إلى التواصل وتقييم ما لديهم من أفكار ومقترحات تسهم في تفعيل القطاع المصرفي، وفي الارتقاء به، وفي أداء المصرف المركزي مهامه المتداولة خارج القطاع المصرفي، أو العملة التي لم

مصرف ليبيا المركزي

يقدّر جيداً الآثار الاقتصادية السلبية المصاحبة للدين العام، ولا يفقه في أساليب التمويل بالعجز، في ظل سوء الإدارة المالية للدولة وغياب التخطيط السليم، وفي ظل تشوهات كبيرة يعاني منها الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة الانتقالية. هي مغالطة أخرى، ذكر الكاتب "المصرف المركزي إنحرف عن سواء السبيل.... بأن يكون من خالق للنقد (استثناء طبع الأوراق المالية) إلى هادر للمال العام....!!". وهنا نقول أنه ليس من وظائف المصرف المركزي خلق النقد، الذي يرتبط بمنع الائتمان، حيث يبدو أن المفاهيم اختلطت على الكاتب، إذ لا يفرق بين خلق النقود الذي يرتبط بمنع الائتمان الذي تقوم به المصارف التجارية، وبين طباعة العملة التي يمارسها المصرف المركزي، كإحدى وظائفه الرئيسية، والأدعى أنه سبأها "طباعة الأوراق المالية" دون تحديد، مما يدل على عدم قدرة الكاتب على التمييز بين الأوراق المالية (الأسهم والسندات....) وبين الأوراق النقدية "العملة"، وإن كان الكاتب يدرك الفرق بينهما في كيفية طرح المبرك للنقار، إذ يُضني إلى تشويه وتشويش في أسلوب المصياغة التي ينبغي أن تكون عليها المقالات الاقتصادية.

لم يكتف الكاتب بما سبق من مغالطات، فنذكر أنّ وظيفة المصرف المركزي انتقلت كلياً للتحول إلى خازن للمال العام! فنحن نسأل من هو الخازن المناسب للمال العام في رأي الكاتب؟ ليس المصرف المركزي هو الجهة التي تحتفظ بحسابات الخزنة العامة (وزارة المالية) وتمكنها من الحصول على السيولة اللازمة، حسب طلب وزارة المالية! ليعيد عن الموضوعية حاول الكاتب ربط الأسباب بالنتائج بطريقة غريبة: إذ كيف يكون المصرف المركزي مجرد خازن للمال العام، ثم يذكر أن الدولة تحوّلت إلى اقتصاد استهلاكي بالدرجة الأولى، وتحولت الأسواق المحلية إلى سوق للسلع القادمة من وراء البحار!! فهل يرى الباحث إيقاف الواردات حتى لا تتحول الأسواق المحلية إلى سوق للسلع القادمة من وراء البحار؟! هي مغالطة أخرى، اتحفنا الكاتب بنهمه لطرق التحكم في عرض النقود، أشار إلى أنها مفقودة كلية في نظام المصرف المركزي، وذكر منها الطريقة الأولى وأسهب في شرحها ولطيف لم يفلح، وأسماها "متطلبات الاحتياط"، وهنا كانت المفاجأة، حيث ذكر أن "متطلبات الاحتياط":

حفاظاً على سلامة فهم السادة القراء، واحتراماً لمتتبعي الشأن العام، وتصحيحاً للكثير من المغالطات والأخطاء في المفاهيم والمصطلحات، يقدم مصرف ليبيا المركزي رده على ما ورد في مقال السيد سعد الأزيل نشره موقع ليبيا المستقبل بتاريخ 2014/04/23. ليس لمجرد الدفاع عن المصرف المركزي، وإنما صيانة للرأي العام الذي يتعرض لمحاولات تضليل متتالية ومن أطراف مختلفة، وإن أول الملاحظات والملاحظات المستغربة هي أنه لا علاقة بين عنوان المقال ومضمونه، حيث لم يشر الكاتب لأي أساس من أسس تهمة الفساد التي ألصقتها بالمصرف المركزي! فدرءاً لمؤسدة التضليل ومنما تشيبت الجبهة، نوّك بداية على أن ما يقوم به مصرف ليبيا المركزي يتفق ووظائفه وأهدافه واختصاصاته التي حددها القانون، هي أمور ليست مجالاً للاجتهاد أو الاقتراح، فهي محدّدة بنص القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف وتعديلاته.

حزمة مغالطات وقع الكاتب في مغالطة كبيرة، تتم عن جهله بوظائف المصارف المركزية، عندما كتب: "من المعروف أن دور المصرف المركزي هو خلق الأموال في الاقتصاد الوطني لأي قطر.... فهو بوابة للاقتراض سواء من قبل الحكومة أو من المؤسسات المالية بالمصارف التجارية والاستثمارية.... لكن في بلادنا لا توجد هذه الوظيفة لدى مصرف ليبيا المركزي....". وهنا دون حاجة لكثير كلام، نكتفي بذكر الكاتب بنص المادة (11) من القانون رقم (1) لسنة 2005، المعدل بالقانون رقم (46) لسنة 2012، بشأن المصارف، التي تنص على أنه لا يجوز للمصرف المركزي منح تسهيلات أو ضمانات لأية جهة كانت، سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة. وهذه قاعدة عامة تحكم معظم المصارف المركزية في مختلف دول العالم، ومبعثها المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار، إلا أنه يجوز على سبيل الإستثناء وفي حال حدوث عجز وفتي (مؤقت) في إيرادات الميزانية العامة، أن يقدم المصرف المركزي سلفيات مؤقتة لوزارة المالية بشروط محددة وردت ضمن أحكام قانون المصارف، بمعنى أن الدين العام، الذي هال له الكاتب، ليس غاية في حد ذاته، ولا يمكن أن يكون وظيفة أساسية للمصرف المركزي، لما يترتب عليه من التزامات على الدولة وضغوط تضخمية، ودعوة إلى التوسع في الإنفاق بدون قيود، ومن الواضح أن الكاتب لا

المغالطات والاتهامات التي تلقى جزافاً والتي طالت المصرف المركزي ودوره ومهامه بوصفه مؤسسة وطنية سيادية هامة

بيان بشأن بعض

مصرف ليبيا المركزي، وهو أمور يجافي الحقيقة تماماً، إذ إن المعاملات التي توقف من قبل المصرف المركزي لأسباب ومبررات تخص في عدم التقيد بالقوانين والإجراءات اللازمة، وتطلب موافقاتاً بمثل واحد لهذا التأخير المذكور، كما أن دعوى توقف العمل في حال سفر المحافظ، فهو أمر آخر مستغرب، إذ إن نائب المحافظ يقوم مقام المحافظ حال غيابه بموجب قانون المصارف دون تكليف ولا توجيه، كما أن لدى المصرف أمثلة كثيرة لتنفيذ عمليات لصالح الحكومة ووزاراتها من قبل السيد نائب المحافظ حال غياب المحافظ.

7. إن المصرف المركزي ممثلاً في المحافظ، يحترم كافة الوزراء و يحترم قراراتهم، لكن هذا الاحترام والتقدير لا يعفيه من المسؤولية المناطة به بموجب القانون التي تلزمه بواجبات محددة، لا يمكنه تجاوزها بحال، ولا تعد الظروف الاستثنائية مبرراً لتجاوز تلك القوانين، أما دعوى أن المحافظ يتصرف وفقاً للأهواء، أو بعيب، فهذه أوصاف ليست في قاموس مفرداتنا نثأ بأنفسنا عن الخوض فيها فضلاً عن استخدامها.

ختاماً، كان أملنا أن يناقش السيد رئيس الوزراء المكلف بوصفه القائم على هرم السلطة التنفيذية أموراً أكثر أهمية كالانفلات الأمني، أزمة الموائن النفطية وتدني العائدات، استنفال الفساد، تضخم الميزانيات، آليات ترشيح الإنفاق، وجباية الموائد السيادية، وغيرها من الأمور التي تمس الأمن القومي على كافة المستويات.

إننا في الوقت الذي نوجه فيه الشكر لمؤسسات الدولة المتعاونة والمتفهمة لظروف عمل المصرف المركزي، وعلى رأسها ديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية والنيابة العامة، وغيرها من المؤسسات، نؤكد لأبناء الوطن جميعاً بأن مصرف ليبيا المركزي المؤسسة السيادية العريقة سيستمر في القيام بدوره وفقاً للقوانين الحاكمة، وسيواصل مكافحة الفساد ما استطاع لذلك سبيلاً، مُعتبراً دوره حلقة من سلسلة مترابطة، تتضافر جهودها لخدمة الوطن وحفظ مصالحه، للعبور به إلى بر الأمان بأقل الخسائر، مرضاة لله تعالى ووفاء لدماء الشهداء.

والله من وراء القصد

المحافظ وحده، أما صرف المال العام وفقاً لإجراءات لا تطابق والقوانين والوائح النافذة لمجرد صدورهما عن وزارة من وزارات الحكومة المؤقتة أو غيرها، مع إغفال الدور الرقابي للمصرف المركزي المكفول له بالقانون، فهو أمر جد مستغرب، فضلاً عن توظيفه ضد المصرف المركزي ومحافظه.

3. رغم إقراره بوجود الفساد، إلا أن السيد رئيس الوزراء المكلف رأى أن مكافحته والحد منه هي مهمة خاصة بديوان المحاسبة فقط، وهذه مغالطة أخرى أكبر من سابقتها، إذ إن الأقرار بوجود الفساد إنما يقتضي العمل الجاد وفق آلية فاعلة لمواجهته والحد منه بل واستئصاله، لا التهرب من مسؤولية مكافحته، وهي مسؤولية الجميع كل في مجال اختصاصه، وحسب سلطته وصلاحياته.

4. إن المصرف المركزي ومن خلال دوره الرقابي قام بتقديم تحفظاته وملاحظاته بشأن بعض الملفات والموضوعات المحددة، يرى أنها لم ترد وفق القوانين والإجراءات المنظمة لهذه الأعمال، نستغرب كيف تم تصوير هذا على أنه عرقلة وتعطيل من قبل المصرف المركزي لمؤسسات الدولة وأجهزتها التنفيذية؟! وأنه غير مُبرّر ودون أسباب! ثم إن كان الأمر كما قيل، فكيف تم صرف مبلغ 72.8 مليار دينار ميزانية سنة 2013، وحوالي 12 مليار دينار خلال العام 2014؟

5. يرى السيد رئيس الوزراء المكلف أن المحافظة على التّقدّ الأجنبي في هذه الظروف الاستثنائية، والتي دفعت المصرف المركزي للتأكيد على ترشيح الإنفاق وفق أولويات تم التوافق عليها مع الأطراف المعنية في السلطة التشريعية والتنفيذية معاً، يرى أنها ضرب من "العيب" .. رغم علمه التام بأزمة حصار الموائن النفطية وتداعياتها الكبيرة على مالية الدولة، والتدني الحاد في الإيرادات المالية للدولة، الأمر الذي يهدد احتياطات ليبيا، وببداً من الإشارة إلى العجز الحادث في الموارد الذي تجاوز 3 مليار دينار شهرياً، رأينا السيد رئيس الوزراء المكلف يستشهد بعملية شراء سيارات للمحققين العسكريين، وقد كان من الممكن - تجاوزاً - قبول الأمر لو كان الحديث عن دواء أو غذاء أو طاقة... الخ من الأمور التي تفسح حياة المواطن اليومية.

6. ذكر السيد رئيس الوزراء المكلف أن معاملات تتأخر لأشهر عند

بالإشارة إلى المقابلة التي بثتها قناة النّبا الإخبارية مع السيد وزير الدفاع رئيس وزراء الحكومة المؤقتة المكلف، ورغم إيمان مصرف ليبيا المركزي بحق كل فرد أو طرف في التعبير عن رأيه في قضايا الشأن العام، فهي حرية وهيبتها لنا جميعاً ثورة 17 فبراير المباركة وكفلتها التشريعات النافذة، إلا أن تقدير هذا الحق واحترامه لا يعني السكوت عن المغالطات والاتهامات التي تلقى جزافاً والتي طالت المصرف المركزي ودوره ومهامه بوصفه مؤسسة وطنية سيادية هامة، ونالت من منصب المحافظ وشخصه مباشرة، بل إن حق المصرف المركزي في الرد مكفول وفق تلك التشريعات، الأمر الذي استوجب البيان والتوضيح، دون التطرق لجذالات شخصية، لجزمنا بأن ذلك لا يحقق صالح الوطن، ولا يليق طموح أبنائه، لذا فإننا نؤكد هنا على ما يلي:

1. إن صلاحيات مصرف ليبيا المركزي واختصاصاته، كثيره من مؤسسات الدولة قد حدّتها القوانين والتشريعات النافذة، ولا مجال فيها لتباين الاجتهادات ولا لاختلاف وجهات النظر، و واجب الجميع الالتزام بها، ترسيخاً لثقافة العمل المؤسسي، وتأكيداً على استحقاقات دولة القانون، فمصرف ليبيا المركزي يتقيد في جميع أعماله بمنظومة متكاملة من القوانين، منها قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته، وقانون الميزانية الذي تصدره السلطة التشريعية، والقانون المالي للدولة، وقانون ديوان المحاسبة، وقانون جهاز الرقابة الإدارية، وهذه المنظومة بمجموعها هي المحدد للاختصاصات والمهام، وللسلطات والصلاحيات، وأيضاً للمسؤوليات بالتفصيل، ولا مكان فيها للأهواء ولا للبعث، ونبدي هنا استغرابنا الشديد مما أبداه السيد رئيس الوزراء المكلف، من أن العمل بهذه القوانين وتطبيقها بنصوصها، يمثل أزمة بين وزارة الدفاع ومصرف ليبيا المركزي بصفة خاصة، أو يعد تدخلاً في اختصاصات أي من الوزارات الأخرى بصفة عامة.

2. خصّ السيد رئيس الوزراء المكلف وظيفة المحافظ في حفظ المال العام وصفه حسب تعليمات الإذاعة الوزارية، مُخالفً لصريح القانون، لا نتقّم معاً إطلاقاً، بل نؤكد أولاً على أن الحفاظ على المال العام مسؤولية كل مواطن ليبي، بما في ذلك السيد رئيس الوزراء المكلف، وليس مسؤولية

التأجير التمويلي

التأجير التمويلي هو نظام يقوم فيه المؤجر بتمويل شراء أصل رأسمالي، يطلب من المستأجر بهدف استثماره لمدة لا تقل عن 75٪ من العمر الافتراضي للأصل، مقابل دفعات دورية مع احتفاظ المؤجر بملكية الأصل حتى نهاية العقد وامتلاك المستأجر لخيار شراء الأصل عند نهاية هذه المدة أو إعادة الأصل للمؤجر في نهايتها، أو تجديد العقد مرة أخرى.

ويحظى التأجير التمويلي باهتمام متزايد على مستوى العالم لما يؤديه من دور مهم في تمويل الاستثمارات الرأسمالية، ففي الولايات المتحدة مثلاً تفوق التأجير التمويلي على وسائل التمويل الأخرى ومول أكثر من نصف الأصول المختلفة عام 2005 وبحجم بلغ 242 مليار دولار، وفي أوروبا مثلاً نحو 230 مليار يورو، بينما بلغ حجمه في اليابان 58.9 مليار دولار، وعلى مستوى البلدان النامية، بلغ حجم التأجير التمويلي في البرازيل نحو 3.5 مليار دولار، وفي جنوب أفريقيا بلغ نحو 3 مليار دولار، وبلغ في الصين 2.1 مليار دولار، كما بلغ في مصر حوالي 2 مليار دولار.

ويعود تاريخ التأجير التمويلي في البلدان العربية إلى عام 1964، حيث بدأ العمل به لأول مرة في المغرب وبالتزامن تقريباً مع بدايته في أوروبا، وذلك بالرغم من تأخر صدور قانون ينظم هذا النشاط حتى عام 1993، كما بدأ في تونس والأردن عام 1984 وقد صدر قانون التأجير التمويلي في تونس عام 1994 وفي الاردن عام 2002 ومصر عام 1995، وبذلك شهد عقد التسعينات إنشاء أغلب التشريعات الخاصة بالتأجير التمويلي في الدول العربية.

إن التأجير التمويلي هو عبارة عن اتفاق لتمويل واستخدام أصول رأسمالية يتم بين طرفين هما: المؤجر الذي يتولى تمويل شراء الأصل الرأسمالي.

المستأجر الذي يحق له استخدام وتشغيل الأصل، مقابل أداء قيمة إيجارية يتفق عليها، دون



التكلفة التي تتحمل بها المشروعات، وبالتالي جعلها أكثر منافسة داخلياً وخارجياً .

يعد التأجير التمويلي بديلاً جيداً في حالات التوسع الجديدة أو الإضافات الرأسمالية عن طرح المشاة لأسهم جديدة أو البحث عن شركاء وما يكتنف ذلك من صعوبات ومصروفات مختلفة .

وفي ليبيا ونظراً لأهمية التأجير التمويلي والمزايا الكثيرة التي يحققها في دفع عملية التنمية الاقتصادية وخلق النمو والتوظيف وتنمية وتطوير الشركات، فقد صدر القانون رقم (15) لسنة 2010، بشأن التأجير التمويلي لاستغلال أصول رأسمالية تمثل إنتاجيتها إضافات للناتج المحلي الإجمالي .

تخفيض أثر التضخم على تكلفة عمليات التوسعات أو المشروعات الجديدة، إذ تعكس الزيادة في التمويل التأجيري على الزيادة في الأصول الرأسمالية ومن ثم زيادة الإنتاج .

سرعة تنفيذ المشروعات لما يوفره التأجير التمويلي من إمكانيات لأصحاب المشروعات، الأمر الذي يترتب عليه تشغيل مزيد من الأيدي العاملة، إذ يقوم التأجير التمويلي بتمويل أصول رأسمالية مما يتطلب تشغيل وتدريب أيدي عاملة جديدة .

التعجيل بإقامة صناعات متقدمة أكثر إنتاجية، كذلك تسهيل عمليات الإحلال والتجديد للمشروعات مما يساعد على مواكبة التطور التقني، ومن ثم رفع جودة الإنتاج مع خفض تكلفته، والإسهام في فتح أسواق جديدة محلياً وخارجياً، وزيادة الاستثمارات، إدخال أسلوب جديد من أساليب التمويل يحل محل أشكال التمويل التقليدية، أو يمثل إضافة لها، مما يتيح فرصاً أكثر للتمويل، وأنواعاً أكثر أوجه النشاطات الأخرى وبصورة خاصة تمويل رأس المال العامل.

حماية المستأجر من خطر انخفاض قيمة الأصل نتيجة للتقني .

دفع عجلة التنمية الاقتصادية، إذ يوفر التمويل الكامل بنسبة 100 لتشغيل أصول رأسمالية تمثل إنتاجيتها إضافات للناتج المحلي الإجمالي .

تخفيض أثر التضخم على تكلفة عمليات التوسعات أو المشروعات الجديدة، إذ تعكس الزيادة في التمويل التأجيري على الزيادة في الأصول الرأسمالية ومن ثم زيادة الإنتاج .

سرعة تنفيذ المشروعات لما يوفره التأجير التمويلي من إمكانيات لأصحاب المشروعات، الأمر الذي يترتب عليه تشغيل مزيد من الأيدي العاملة، إذ يقوم التأجير التمويلي بتمويل أصول رأسمالية مما يتطلب تشغيل وتدريب أيدي عاملة جديدة .

التعجيل بإقامة صناعات متقدمة أكثر إنتاجية، كذلك تسهيل عمليات الإحلال والتجديد للمشروعات مما يساعد على مواكبة التطور التقني، ومن ثم رفع جودة الإنتاج مع خفض تكلفته، والإسهام في فتح أسواق جديدة محلياً وخارجياً، وزيادة الاستثمارات، إدخال أسلوب جديد من أساليب التمويل يحل محل أشكال التمويل التقليدية، أو يمثل إضافة لها، مما يتيح فرصاً أكثر للتمويل، وأنواعاً أكثر أوجه النشاطات الأخرى وبصورة خاصة تمويل رأس المال العامل.

على الوفاء بضمن الأصل دون تدخل منها في الجوانب الفنية لتحقيق الإستثمار المنشود. ويضمن ذلك أن التأجير التمويلي يوفر للمستأجر أمواله الذاتية والتي من الممكن أن يستثمرها في جوانب الاستثمار الأخرى. وعلى ذلك فإن الإيجار في التأجير التمويلي ليس إيجاراً تقليدياً، بل هو إيجار مالي يبرز طابعه المالي الخروج على الأحكام التقليدية لعقد الإيجار، دون أن يؤثر ذلك على تكيف عقد التأجير التمويلي بأنه عقد إيجار .

مميزات التأجير التمويلي

يعد التأجير التمويلي حجر أساس لتحقيق التنمية الاقتصادية، لأن التوسع في التمويل الاستثماري أو تمويل الأصول الرأسمالية يسهم في دعم التنمية الاقتصادية ومن ثم دفع عجلة النمو الاقتصادي، ويؤدي التمويل عن طريق التأجير التمويلي دوراً أساسياً في تزويد المشروعات والمحتاجين إلى أصول رأسمالية لأنشطتها دون التكلفة بدفع مبالغ مالية كبيرة، ومن أهم مزاياها:

تمكين الشركات من حيازة الأصول الرأسمالية اللازمة لنشاطها دون الحاجة إلى تجميد جزء كبير من أموالها إذا ما قامت بشرائها، مما ينتج لها سيولة أكبر يمكن استخدامها في أوجه النشاطات الأخرى وبصورة خاصة تمويل رأس المال العامل.

حماية المستأجر من خطر

انخفاض قيمة الأصل نتيجة للتقني .

دفع عجلة التنمية الاقتصادية، إذ يوفر التمويل الكامل بنسبة 100 لتشغيل أصول رأسمالية تمثل إنتاجيتها إضافات للناتج المحلي الإجمالي .

تخفيض أثر التضخم على تكلفة عمليات التوسعات أو المشروعات الجديدة، إذ تعكس الزيادة في التمويل التأجيري على الزيادة في الأصول الرأسمالية ومن ثم زيادة الإنتاج .

سرعة تنفيذ المشروعات لما يوفره التأجير التمويلي من إمكانيات لأصحاب المشروعات، الأمر الذي يترتب عليه تشغيل مزيد من الأيدي العاملة، إذ يقوم التأجير التمويلي بتمويل أصول رأسمالية مما يتطلب تشغيل وتدريب أيدي عاملة جديدة .

التعجيل بإقامة صناعات متقدمة أكثر إنتاجية، كذلك تسهيل عمليات الإحلال والتجديد للمشروعات مما يساعد على مواكبة التطور التقني، ومن ثم رفع جودة الإنتاج مع خفض تكلفته، والإسهام في فتح أسواق جديدة محلياً وخارجياً، وزيادة الاستثمارات، إدخال أسلوب جديد من أساليب التمويل يحل محل أشكال التمويل التقليدية، أو يمثل إضافة لها، مما يتيح فرصاً أكثر للتمويل، وأنواعاً أكثر أوجه النشاطات الأخرى وبصورة خاصة تمويل رأس المال العامل.

على الوفاء بضمن الأصل دون تدخل منها في الجوانب الفنية لتحقيق الإستثمار المنشود. ويضمن ذلك أن التأجير التمويلي يوفر للمستأجر أمواله الذاتية والتي من الممكن أن يستثمرها في جوانب الاستثمار الأخرى. وعلى ذلك فإن الإيجار في التأجير التمويلي ليس إيجاراً تقليدياً، بل هو إيجار مالي يبرز طابعه المالي الخروج على الأحكام التقليدية لعقد الإيجار، دون أن يؤثر ذلك على تكيف عقد التأجير التمويلي بأنه عقد إيجار .

مميزات التأجير التمويلي

يعد التأجير التمويلي حجر أساس لتحقيق التنمية الاقتصادية، لأن التوسع في التمويل الاستثماري أو تمويل الأصول الرأسمالية يسهم في دعم التنمية الاقتصادية ومن ثم دفع عجلة النمو الاقتصادي، ويؤدي التمويل عن طريق التأجير التمويلي دوراً أساسياً في تزويد المشروعات والمحتاجين إلى أصول رأسمالية لأنشطتها دون التكلفة بدفع مبالغ مالية كبيرة، ومن أهم مزاياها:

تمكين الشركات من حيازة الأصول الرأسمالية اللازمة لنشاطها دون الحاجة إلى تجميد جزء كبير من أموالها إذا ما قامت بشرائها، مما ينتج لها سيولة أكبر يمكن استخدامها في أوجه النشاطات الأخرى وبصورة خاصة تمويل رأس المال العامل.

حماية المستأجر من خطر

انخفاض قيمة الأصل نتيجة للتقني .

دفع عجلة التنمية الاقتصادية، إذ يوفر التمويل الكامل بنسبة 100 لتشغيل أصول رأسمالية تمثل إنتاجيتها إضافات للناتج المحلي الإجمالي .

تخفيض أثر التضخم على تكلفة عمليات التوسعات أو المشروعات الجديدة، إذ تعكس الزيادة في التمويل التأجيري على الزيادة في الأصول الرأسمالية ومن ثم زيادة الإنتاج .

سرعة تنفيذ المشروعات لما يوفره التأجير التمويلي من إمكانيات لأصحاب المشروعات، الأمر الذي يترتب عليه تشغيل مزيد من الأيدي العاملة، إذ يقوم التأجير التمويلي بتمويل أصول رأسمالية مما يتطلب تشغيل وتدريب أيدي عاملة جديدة .

التعجيل بإقامة صناعات متقدمة أكثر إنتاجية، كذلك تسهيل عمليات الإحلال والتجديد للمشروعات مما يساعد على مواكبة التطور التقني، ومن ثم رفع جودة الإنتاج مع خفض تكلفته، والإسهام في فتح أسواق جديدة محلياً وخارجياً، وزيادة الاستثمارات، إدخال أسلوب جديد من أساليب التمويل يحل محل أشكال التمويل التقليدية، أو يمثل إضافة لها، مما يتيح فرصاً أكثر للتمويل، وأنواعاً أكثر أوجه النشاطات الأخرى وبصورة خاصة تمويل رأس المال العامل.

على الوفاء بضمن الأصل دون تدخل منها في الجوانب الفنية لتحقيق الإستثمار المنشود. ويضمن ذلك أن التأجير التمويلي يوفر للمستأجر أمواله الذاتية والتي من الممكن أن يستثمرها في جوانب الاستثمار الأخرى. وعلى ذلك فإن الإيجار في التأجير التمويلي ليس إيجاراً تقليدياً، بل هو إيجار مالي يبرز طابعه المالي الخروج على الأحكام التقليدية لعقد الإيجار، دون أن يؤثر ذلك على تكيف عقد التأجير التمويلي بأنه عقد إيجار .

مميزات التأجير التمويلي

يعد التأجير التمويلي حجر أساس لتحقيق التنمية الاقتصادية، لأن التوسع في التمويل الاستثماري أو تمويل الأصول الرأسمالية يسهم في دعم التنمية الاقتصادية ومن ثم دفع عجلة النمو الاقتصادي، ويؤدي التمويل عن طريق التأجير التمويلي دوراً أساسياً في تزويد المشروعات والمحتاجين إلى أصول رأسمالية لأنشطتها دون التكلفة بدفع مبالغ مالية كبيرة، ومن أهم مزاياها:

تمكين الشركات من حيازة الأصول الرأسمالية اللازمة لنشاطها دون الحاجة إلى تجميد جزء كبير من أموالها إذا ما قامت بشرائها، مما ينتج لها سيولة أكبر يمكن استخدامها في أوجه النشاطات الأخرى وبصورة خاصة تمويل رأس المال العامل.

حماية المستأجر من خطر

انخفاض قيمة الأصل نتيجة للتقني .

دفع عجلة التنمية الاقتصادية، إذ يوفر التمويل الكامل بنسبة 100 لتشغيل أصول رأسمالية تمثل إنتاجيتها إضافات للناتج المحلي الإجمالي .

تخفيض أثر التضخم على تكلفة عمليات التوسعات أو المشروعات الجديدة، إذ تعكس الزيادة في التمويل التأجيري على الزيادة في الأصول الرأسمالية ومن ثم زيادة الإنتاج .

سرعة تنفيذ المشروعات لما يوفره التأجير التمويلي من إمكانيات لأصحاب المشروعات، الأمر الذي يترتب عليه تشغيل مزيد من الأيدي العاملة، إذ يقوم التأجير التمويلي بتمويل أصول رأسمالية مما يتطلب تشغيل وتدريب أيدي عاملة جديدة .

التعجيل بإقامة صناعات متقدمة أكثر إنتاجية، كذلك تسهيل عمليات الإحلال والتجديد للمشروعات مما يساعد على مواكبة التطور التقني، ومن ثم رفع جودة الإنتاج مع خفض تكلفته، والإسهام في فتح أسواق جديدة محلياً وخارجياً، وزيادة الاستثمارات، إدخال أسلوب جديد من أساليب التمويل يحل محل أشكال التمويل التقليدية، أو يمثل إضافة لها، مما يتيح فرصاً أكثر للتمويل، وأنواعاً أكثر أوجه النشاطات الأخرى وبصورة خاصة تمويل رأس المال العامل.

على الوفاء بضمن الأصل دون تدخل منها في الجوانب الفنية لتحقيق الإستثمار المنشود. ويضمن ذلك أن التأجير التمويلي يوفر للمستأجر أمواله الذاتية والتي من الممكن أن يستثمرها في جوانب الاستثمار الأخرى. وعلى ذلك فإن الإيجار في التأجير التمويلي ليس إيجاراً تقليدياً، بل هو إيجار مالي يبرز طابعه المالي الخروج على الأحكام التقليدية لعقد الإيجار، دون أن يؤثر ذلك على تكيف عقد التأجير التمويلي بأنه عقد إيجار .

مميزات التأجير التمويلي

يعد التأجير التمويلي حجر أساس لتحقيق التنمية الاقتصادية، لأن التوسع في التمويل الاستثماري أو تمويل الأصول الرأسمالية يسهم في دعم التنمية الاقتصادية ومن ثم دفع عجلة النمو الاقتصادي، ويؤدي التمويل عن طريق التأجير التمويلي دوراً أساسياً في تزويد المشروعات والمحتاجين إلى أصول رأسمالية لأنشطتها دون التكلفة بدفع مبالغ مالية كبيرة، ومن أهم مزاياها:

تمكين الشركات من حيازة الأصول الرأسمالية اللازمة لنشاطها دون الحاجة إلى تجميد جزء كبير من أموالها إذا ما قامت بشرائها، مما ينتج لها سيولة أكبر يمكن استخدامها في أوجه النشاطات الأخرى وبصورة خاصة تمويل رأس المال العامل.

حماية المستأجر من خطر

لما كان المستأجر في التأجير التمويلي يقوم بتحديد المواصفات الفنية للأصل المطلوب، وتحديد المورد، فإنه يتحمل مسؤولية تقادم الأصل أو عدم ملائمته للتطورات التقنية الحديثة.

يتحمل المستأجر تكاليف الصيانة والإصلاح، وأحياناً التأمين، على الأصل إذا استرشد المؤجر ذلك، ويتضح الطابع المالي لعقد التأجير التمويلي لأن المستفيد يلجأ إلى هذا النوع من التمويل، ليس لمجرد الانتفاع بالأموال التي توفرها المؤسسات التمويلية، وإنما لرغبته في تحقيق استثمار محدد على ضوء ما يتطلبه النشاط الذي يزاوله، وتدخل شركة التأجير التمويلي بناء على طلب المستفيد، وتملكها لأصل بطريق الشراء يتم بمناصفة هذا الطلب، ومن هذه الزاوية فإنها تتوسط بين المستفيد وبائع الأصل، وهذه الوساطة هي - وساطة مالية، إذ يقتصر دور شركة التأجير التمويلي

لما كان المستأجر في التأجير التمويلي يقوم بتحديد المواصفات الفنية للأصل المطلوب، وتحديد المورد، فإنه يتحمل مسؤولية تقادم الأصل أو عدم ملائمته للتطورات التقنية الحديثة.

يتحمل المستأجر تكاليف الصيانة والإصلاح، وأحياناً التأمين، على الأصل إذا استرشد المؤجر ذلك، ويتضح الطابع المالي لعقد التأجير التمويلي لأن المستفيد يلجأ إلى هذا النوع من التمويل، ليس لمجرد الانتفاع بالأموال التي توفرها المؤسسات التمويلية، وإنما لرغبته في تحقيق استثمار محدد على ضوء ما يتطلبه النشاط الذي يزاوله، وتدخل شركة التأجير التمويلي بناء على طلب المستفيد، وتملكها لأصل بطريق الشراء يتم بمناصفة هذا الطلب، ومن هذه الزاوية فإنها تتوسط بين المستفيد وبائع الأصل، وهذه الوساطة هي - وساطة مالية، إذ يقتصر دور شركة التأجير التمويلي

لما كان المستأجر في التأجير التمويلي يقوم بتحديد المواصفات الفنية للأصل المطلوب، وتحديد المورد، فإنه يتحمل مسؤولية تقادم الأصل أو عدم ملائمته للتطورات التقنية الحديثة.

يتحمل المستأجر تكاليف الصيانة والإصلاح، وأحياناً التأمين، على الأصل إذا استرشد المؤجر ذلك، ويتضح الطابع المالي لعقد التأجير التمويلي لأن المستفيد يلجأ إلى هذا النوع من التمويل، ليس لمجرد الانتفاع بالأموال التي توفرها المؤسسات التمويلية، وإنما لرغبته في تحقيق استثمار محدد على ضوء ما يتطلبه النشاط الذي يزاوله، وتدخل شركة التأجير التمويلي بناء على طلب المستفيد، وتملكها لأصل بطريق الشراء يتم بمناصفة هذا الطلب، ومن هذه الزاوية فإنها تتوسط بين المستفيد وبائع الأصل، وهذه الوساطة هي - وساطة مالية، إذ يقتصر دور شركة التأجير التمويلي

